# الصفات الإلهية
## بين التأويل والتفويض عند الحنابلة
## دراسة نقدية بين المتقدمين والمتأخرين

إعداد الدكتور

**خلف محمد متولي نصار**

دكتوراه العلوم الإسلامية ــ تخصص فلسفة إسلامية

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

# الصفات الإلهية بين التأويل والتفويض عند الحنابلة

## دراسة نقدية بين المتقدمين والمتأخرين

خلف محمد متولي نصار

قسم الفلسفة الإسلامية ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، المنيا ، مصر.

البريد الإلكتروني:khalafelmetwaly@gmail.com

ملخص البحث:

الحمد لله وبعد ، فقد تناولت في هذا البحث قضية من أهم القضايا في تاريخ الجدل العقدي عند الحنابلة وقد جعلت البحث بين المتقدمين والمتأخرين منهم لكي أكشف عن أهم الفروقات الحاصلة بينهم ، ومدى أصالة كل منهما مع مؤسس المذهب وإمامه ومنهج البحث : الوصفي النقدي ، وقد قسمت البحث إلى مقدمة بينت فيها أهمية البحث وتساؤل البحث وإشكاليته ثم تمهيد وفيه بيان : التأويل لغة واصطلاحا و التفويض لغة واصطلاحا والمبحث الأول : إثبات الصفات عند الحنابلة وأهل الحديث وقد ناقشت أقوال الإمام أحمد بن حنبل في قضية إثبات الصفات ثم عضدت ذلك بأقوال أئمة أهل الحديث كالصابوني والأصفهاني وهم ينقلون عن أحمد بن حنبل مقالته في إثبات الصفات وفي هذا المبحث تمت مناقشة قضية خلق القرآن ومحوريتها في السياق الجدلي الحنبلي و المبحث الثاني : تأويل الصفات وتفويضها عند الحنابلة وأهل الأثر : وقد ناقشت في هذا المبحث المسألة عند ابن قدامة الحنبلي وابن كثير والذهبي ومرعي الحنبلي ومن أهم النتائج :أولا : كشف البحث عن طريقة أحمد بن حنبل في الإثبات للصفات . ثانيا : أظهر البحث أن طريقة الحنابلة وأهل الأثر المتقدمون متوافقة غير مختلفة . ثالثا : أبان البحث أن التأويل والتفويض ظهر عند المتأخرين . رابعا : كشف البحث عن ذلك الأثر الكلامي عند المتأخرين .

**الكلمات المفتاحية** : الحنابلة ، المتكلمون ، خلق القرآن ، التفويض ، إثبات .

# The Divine Attributes between Taweel[1] and Tafweed[2] according to the Hanbalis[3], a Critical Study of the Earlier and Later Scholars

Khalaf Mohamed Metwally Nassar
Department of Islamic Philosophy, Faculty of Dar Al Uloom , Minya University , Minya , Egypt.
Email: khalafelmetwaly@gmail.com

Abstract:
This research tackles one of the most important issues in the history of the dogmatic debate of the Hanbalis, the research compares the opinions of earlier scholars and the later ones and the degree of consistence of the opinions of both sections with the founder and imam of the doctrine. The research adopts critical descriptive method, and is divided into: an introduction in which the importance of the research and the research questions are mentioned, then a preface which clarifies the concepts of *Taweel* and *Tafweed* from both a linguistic and scientific perspective. The body is divided into two sections: the first one tackles how Hanbalis and Hadith Scholars provided evidence for the ascription of the attributes to Allah, the opinions of a number of scholars were mentioned in this regard, the issue of the creation of the Quran and its centrality in the Hanbali dialectical context was discussed as well in this section. The second section discusses *Taweel* and *Tafweed* of attributes according to a number of scholars. The most important findings are: First, presenting the method of Ahmed bin Hanbal in the ascription of attributes; Second, showing how the methods of

---

(1)Taweel: is to take something away from its apparent meaning, and give it an another meaning or interpretation.

2 Tafweed: affirming the wording and the meaning of the attributes, then leaving knowledge of how it is to Allah

3 Ḥanbali school, in Islam, one of the four Sunni schools of religious law, known especially for its role in the codification of early theological doctrine

Hanbalis and later scholars of Hadith are compatible and not contrastive; third, proving that concepts of *Taweel* and *Tafweed* appeared with later scholars. Fourth: revealing how the effect of this appeared in the discussions of later scholars.

**Keywords**: The Hanbalis, the theologians, the creation of the Qur’an, Taweel, providing evidence.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين وبعد ، فإن النظر في تاريخ الأفكار وسياقاتها الفكرية والتاريخية يجعلنا مشوقين إلى التطلع لقراءة تلك الأفكار والوقوف عندها وسبر أغوارها كي نستنتج من خلالها تطورات الأقوال وتعاقب القائلين عليها ومن ثم يمكننا الكشف عن تلك المفارقات والموافقات الحاصلة بين تلك الأقوال التي من شأنها تعكس تطوراً وتحولًا .

والحديث عن الحنابلة أو من يطلق عليهم في الدرس العقدي أهل الحديث والأثر لم يخل من تلك الخلافيات والمفارقات بين المؤسس ثم من تتابع على المذهب وأقصد هاهنا المذهب العقدي لا الفقهي الفروعي وإن لم يخل الآخر كذلك من اختلافات بين المؤسس وأتباعه وبعض الناس يريد أن يجعل الخلاف العقدي كالخلاف الفقهي فيصح فيه ومن خلاله أن تتجاذب الأفكار وتختلف الأحكام والآراء ولكن الذي يعنينا في هذا المقام الخلاف العقدي الذي طال الحنابلة كما طال غيرهم من فرق الإسلاميين مما يشى بتنوع حصل بين الحنابلة فصار الحنابلة ينقسمون فيما بينهم بين مثبتة ومؤولة ولكي لا نصادر على المطلوب فإن حديثنا في هذا البحث سوف يناقش قضية تأويل وتفويض الصفات الإلهية بين متأخري الحنابلة ومتقدميهم وتلك مسألة عظيمة الشأن عند الحنابلة إذ إنها تعكس حالة من التأهب لخوض غمار صراع بين منهج المتقدمين الذين يمثلهم الحنابلة أهل الإثبات تجاه الحنابلة المتأخرين أصحاب مذهب التأويل والتفويض .

وأهمية الدراسة ترجع لتعلقها بطبيعة الجدال الحنبلي الأثري من جانب والمعتزلي الاشعري في الجانب الآخر فقد كان إثبات الصفات هو الفارق بين الحنابلة وغيرهم وشارة عليهم وخصيصة بمذهبهم فمن تولى عن ذلك فليس يسلم من الحدة والشدة لما خالف به أصول المذهب ومبادئه عند المتمسكين بالإثبات من أئمة المذهب .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع في سياق التنظير لمسائل الصفات عند الحنابلة فسوف أجعل عنوان البحث " **(الصفات الإلهية بين التأويل والتفويض عند الحنابلة دراسة نقدية مقارنة بين المتقدمين والمتأخرين )**

*** تساؤل البحث :**

وهذا الموضوع والخوض في غماره يفرض تساؤلين هامين وهما :

س١ هل يستطيع الحنابلة أن يتجاوزوا ذلك الخلاف ويستقر المذهب ؟

س٢ ما هو مدى موافقة المتأخرين من الحنابلة مع منهج مؤسس المذهب ؟

*** إشكالية البحث :**

تتمحور اشكالية هذا البحث حول قلة المراجع التي تناولت تلك المسألة بالتفصيل والتأصيل وكذلك من إشكاليات هذا البحث هو تأطير الحنبلية حول منهج حاكم على تلك الخلافيات الحاصلة في المذهب ويعقب ذلك اجترار تلك القواعد في الحكم على منهج من تلك المناهج .

*** منهج البحث :**

سوف اتخذ في هذا البحث عدة مناهج بحثية حتى أصل إلى تمام البحث ونهايته وأول هذه المناهج المنهج الوصفي والذي يعني بوصف تلك الأقوال وبيان حقائقها ثم بعد ذلك يعمل المنهج النقدي والذي به تفكيك الكليات ثم نقوم بالحكم على كل حالة أو قول أو توجيه بما يستحق من الناحية العلمية المنهجية .

*** أهمية البحث :**

تتمثل أهمية هذا البحث في الكشف عن ذلك التناقض الذي قد يظهر عند النظر إلى أقوال متقدمي الحنابلة ومتأخريهم مما يكون ناهضا إلى بيان حقيقة الاختلاف الحاصل في مسألة محورية في أدبيات مذهب الحنابلة من قديم .

وأهمية هذا البحث تكمن في بيان ذلك الصراع القائم بين فريقين كل منهما يريد اجترار أقوال الإمام إليه فيما يذهب إليه هو من أقوال وتقريرات .

*** خطة البحث :**

- مقدمة وتحوي أهمية البحث وإشكاليتة ومنهجه وخطة الدراسة .
- تمهيد وهو بعنوان : مفهوم التأويل والتفويض لغة واصطلاحاً .
- المبحث الثاني : إثبات الصفات عند الحنابلة .
- المبحث الثالث : تأويل الصفات وتفويضها عند الحنابلة .

**خاتمة** : وفيها أهم النتائج .

ثم قائمة بالمصادر والمراجع .

## التمهيد

## مفهوم التأويل والتفويض لغة واصطلاحاً

**التأويل لغة :**

ذكر الأزهري في تهذيب اللغة عند ثعلب وابن الاعرابي : أنه بمعنى الرجوع وبمعنى الإصلاح والسياسة (1) وذكر هذا المعنى الزمخشري في أساس البلاغة(2)

وفي مقاييس اللغة لابن فارس :" وآل يؤول أي رجع . قال يعقوب : يقال:" أول الحكم إلى أهله" أي أرجعه ورده. وقال الأعشى " أؤوِّل الحكم إلى أهله " ورد معنى الإيالة السياسة لأن مرجع الرعية إلى راعيها . قال الأصمعي : آل الرجل رعيته يؤولها إذا أحسن سياستها (3) .

وقد ذكر الكفوي في الكليات معنى آل يؤول اذا رجع(4) ، وفي لسان العرب جمع معاني التأويل وهي أول الكلام وتؤوله : دبره وقدره وأوله وتأوله : فسرة ثم معنى التأويل بالرجوع وقال بعض العرب : أول الله عليك أمرك : أي جمعه وذكر عن الليث : التأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه. ومن معاني التأويل: ما يؤول إليه الأمر وروي عن مجاهد : " هل ينظرون إلا تأويله " قال : جزاؤه وقال أبو عبيده في قوله : " وما يعلم تأويله إلا الله " قال : التأويل المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه وأولته : صيرته إليه(5) .

وقد ذكر ابن تيمية في بيان معنى التأويل لغة بقوله : " وأول يؤول تعدية آل يؤول أولاً مثل حال يحول حولاً وقولهم : آل يؤول : أي عاد إلى كذا ورجع إليه

---

(1) الأزهري : تهذيب اللغة ، ت/ ابراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي – ١٩٦٧ ، ج١٥ ، ص ص٣٤٧ – ٣٤٨ .
(2) الزمخشري : أساس البلاغة ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ،١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ، بيروت – لبنان ، ج١ ، ص٣٩.
(3) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ت/ عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ، ح١ ، ص ص ١٥٩ – ١٦٠.
(4) الكفوي : الكليات ، ت/ عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ/ ١٩٩٨م ، ص ٢٠٧.
(5) ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف – القاهرة ، عبد الله علي الكبير وآخرون ، ج٣ ، ص١٧٢ .

ومنه المآل وهو ما يؤول إليه الشيء ويشاركه في الاشتقاق الأكبر ( الموئل) فإن وأل وهذا من أول ؟ والموئل المرجع "[١] وفي معنى الرجوع ذكر التهانوي " هو مشتق من الأول وهو لغة الرجوع"[٢] .

فمرد المعاني كلها يدور حول الرجوع والعاقبة والمصير وعلى هذا المعنى كانت تستخدم على ألسنة اللغويين من رواة ومحدثين حتى بداية القرن الخامس الهجري ولم يأت مخالف لذلك في المعاجم التي وضعت بعد ذلك [٣] .

ومن معاني التأويل التي مرت التفسير والشرح ولكن كلمة " التأويل " تطورت مع الزمن وفرق بعض العلماء بينها وبين التفسير فانصرف التأويل إلى المعاني المحتملة التي يحتاج في قصد واحد منها إلى ترجيح بأمارات ودلائل أكثر من معنى الألفاظ اللغوية وانصرف التفسير إلى شرح المفردات والألفاظ شرحا لغويا يؤدي إلى المعنى الظاهر من النص[٤] .

وقد استعمل المفسرون التأويل بمعنى التفسير والبيان كما استعمله الطبري في تفسيره فيقول فتأويل الآية كذا ثم يسوق أقوال المفسرين من الصحابة والتابعين في سياق بيان المعاني وتفسير الآيات والمراد منها ، وكان الطبري في تفسيره أو تأويله يسوق بعض المعاني اللغوية لمصطلح التأويل ومن ذلك قوله في تفسير قول الله تعالى :" وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم " آل عمران (٧) .

يسوق التفسير " عن ابن عباس : أما قوله : " وما يعلم تأويله إلا الله " يعني تأويله يوم القيامة إلا الله " وقال آخرون : بل معنى ذلك : عواقب القرآن ..."[٥] .

---

(١) ابن تيمية : الإكليل في المتشابه والتأويل ، ت/ محمد الشيمي شحاتة ، الإيمان (د/ت) ص٣٠ .

(٢) التهانوي : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ت/ على دحروج وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان ، ط١ ١٩٩٦م ، ص٣٧٦.

(٣) انظر محمد السيد الجليند : قضية التأويل عند الإمام ابن تيمية ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، ٢٠١٥م / ١٤٣٧هـ ، ايداع ٢١٤٨٦/١٥ ، ص٣٠

(٤) سعيد زايد : مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا ، الرسالة الثامنة والعشرون ، حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص١١.

(٥) الطبري : جامع البيان من تأويل أي القرآن ، ت/ عبد الله التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة ، ط١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص٢١٥.

**التأويل اصطلاحا :**

فالتأويل في اصطلاح الأصوليين هو : " صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر "[1] .

وهو يوافق كلام الغزالي الذي قال عن التأويل : " عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر ويشبه أن يكون كل تأويل صرف للفظ عن الحقيقة إلى المجاز وكذلك تخصيص العموم "[2] .

فيدخل الغزالي في معنى التأويل المجاز وتخصيص العموم وكأنها مهمة من مهماته وبعض الباحثين يخلط بين التأويل والحقيقة والمجاز ، وهذا غلط فالتأويل يقابله الظاهر والمجاز يقابله الحقيقة وعد التهانوي كما ذكر عن الأصوليين أن التأويل مرادف التفسير وقيل هو الظن بالمراد والتفسير القطع به فاللفظ المجمل إذا لحقه البيان بدليل ظني كخبر الواحد يسمى مؤولاً وإذا لحقه البيان بدليل قطعي يسمى مفسرا ، وقيل هو أخص من التفسير[3] .

وحينما تعرض لمادة تفسير ذكر خلاف الأصوليين والفقهاء في التفسير والتأويل فذكر قول أبي عبيده بأنها على معنى ، وقال الراغب : التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل .

وذكر عن بعضهم أن التأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة وقال أبو طالب الثعلبي : التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً .

---

(١) ابن قدامة : روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، ت/ عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد – الرياض – ط١ – ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ج٢ ص٥٦٣.

(٢) الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ت/ حمزة زهير حافظ ، الجامعة الاسلامية – كلية الشريعة – المدينة المنورة (د/ت) ، ج٣ ص٨٨.

(٣) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ص ٣٦٧.

وذكر عن البغوي والكوشى قولهم : التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها يحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط(١) .

وهذا المعنى الاصطلاحي الذي عرضناه هو الأصل في اصطلاح المتأخرين وتجد ذلك في كتب الأصول واستطاع المعنيون بالتأويل من رجال الأصول وعلماء الكلام أن يفسحوا لهذا المعنى الحادث مجالا في القواميس اللغوية المتأخرة التي دونت بعد القرون الثلاثة الأولى للهجرة وثم إغفال ذلك المعنى اللغوي المتقدم(٢).

إلا أن القول بالتأويل بمعناه المتأخر لا يكون إلا بعد ضرورة توفر الضابط الديني واللغوي للتأول فليس كل تأويل جائز فلابد حين التأويل أن يكون اللفظ المنصرف عن معناه الظاهر إلى معنى محتمل يحتمله ظاهر اللفظ مع موافقة هذا اللفظ المحتمل للكتاب والسنة لأن التأويل في جوهره رد المتشابهات للمحكمات(٣) .

**إذاً نخلص مما سبق من هذا التعريف الاصطلاحي :**

– أولاً : هذا التأويل بمعنى أدق هو التعمق في تبيين المعاني المخفية وراء المعاني الظاهرة دون أن تهمل هذه الأخيرة (٤).

– ثانياً : هذا التأويل له شروط وضوابط وهذا التأويل بهذا الاصطلاح الذي هو رد المتشابه إلى المحكم يراعى فيه أوصاف ثلاثة ذكرها الشاطبي بقوله : " فيراعى في المؤول به أوصاف ثلاثة : أن يرجع إلى معنى صحيح في الاعتبار متفق عليه في الجملة بين المختلفين ويكون اللفظ المؤول قابلا له . وذلك أن الاحتمال المؤول به إما ان يقبله اللفظ أو لا فإن لم يقبله فاللفظ نص لا احتمال فيه فلا يقبل التأويل ، وإن قبله اللفظ فإما أن يجري على مقتضى العلم أو لا فإن جرى على ذلك فلا

---

(١) المصدر السابق ص ص ١٩٢ ـ ٤٩٣
(٢) محمد السيد الجليند : قضية التأويل ، ص٤٢.
(٣) محمد عمارة : قراءة النص الديني ، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م ، ص٣٠ ، ايداع /١٩٢٠٩/٢٠٠٦م.
(٤) محمد بنيعيش: قضايا سلفية بين الغزالي وابن تيمية ، دار غراب – القاهرة ، ٢٠٠٨مايداع /١٩٥٨٢/٢٠٠٨م، ص٦٨.

إشكال في اعتباره لأن اللفظ قابل له والمعنى المقصود من اللفظ لا يأباه : فاطراحه إهمال لما هو ممكن الاعتبار قصداً وذلك غير صحيح ما لم يقم دليل آخر على إهماله أو مرجوحيته وإما إن لم يجر على مقتضى العلم فلا يصح أن يحمله اللفظ على حال والدليل على ذلك أنه لو صح لكان الرجوع إليه مع ترك اللفظ الظاهر رجوعا إلى العمى ورميا في جهالة فهو ترك للدليل بغير شيء وما كان كذلك فباطل"(١) .

وهذه الضوابط التي ذكرها الشاطبي تجعل الكلام عن التأويل مضيقا لا يولج إلا بعد إحكام تلك الأصول والشروط وما ذلك إلا لبيان أهمية مراعاة الألفاظ وعدم الإخلال بها فإذا قادنا التأويل إلى تجريف النص وتحريفه فحينئذ يكون التأويل بمثابة رمي في عماية وهذه الضوابط تقصم ظهور كل المتجرئين على النصوص والمريدين وضعها في غير سياقاتها وقول الشاطبي هذا يسد الطريق في وجه المبطلين الذين يتخذون النصوص تكأة لأغراضهم .

ولذلك يقول في وجه آخر : " ووجه ثان : وهو أن التأويل إنما يسلط على الدليل لمعارضة ما هو أقوى منه فالناظر بين أمرين إما أن يبطل المرجوح جملة اعتماداً على الراجح ولا يلزم نفسه الجمع وهذا نظر يرجع إلى مثله عند التعارض على الجملة وإما أن لا يبطله ويعتمد القول به على وجه فذلك الوجه إن صح واتفق عليه فذاك وإن لم يصح فهو نقض الفرض لأنه رام تصحيح دليله المرجوح لشيء لا يصح فقد أراد تصحيح الدليل بأمر باطل وذلك يقتضى بطلانه عندما رام أن يكون صحيحًا هذا خلف ووجه ثالث : وهو أن تأويل الدليل معناه أن يحمل على وجه يصح كونه دليلاً في الجملة فرده إلى ما لا يصح رجوع إلى أنه دليل لا يصح على وجه وهو جمع بين النقيضين"(٢) .

---

(١) الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ، ت/ عبد المنعم ابراهيم ، مكتبة نزار مصطفي الباز الرياض ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ج٣ ، ص٦٦١.
(٢) المصدر السابق ج٣ ، ص ص ٦٦١ -٦٦٢ .

وقد نقلت كلام الشاطبي على طوله للتأكيد على خطورة هذا المسلك ووعورته وأهمية ضبطه ، وعدم ضبط هذه الشروط قد يصير التأويل فاسداً أو بعيداً ، وقد يصرف اللفظ عن ظاهر لا لدليل أصلاً فيسميه الأصوليون لعبا [١] .

وهناك أنواع من التأويلات الباطلة والتي سلكت بالدليل مسلكا معوجا فحرفت وانحرفت كتأويلات الباطنية التي تدعي أن للفظ ظاهراً وباطنا [٢] ، وفي فساد التأويل لاختلال تلك الشروط السابقة يقول الزركشي في تعريفه للتأويل اصطلاحاً : " صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله ثم إن حمل لدليل فصحيح وحينئذ فيصير المرجوح في نفسه راجحا للدليل أو لما يظن دليلا ففاسد أو لا لشيء فلعب لا تأويل فإذن التأويل: صرف اللفظ إلى غيره لا نفس الاحتمال "[٣]، وقد رد الزركشي وتعقب الغزالي والرازي في تعريفهم الاصطلاحي للتأويل لأنه غير جامع ولا يتناول الفاسد واليقيني ورده بكونه عنده عباره عن نفس الاحتمال وليس كذلك[٤].

**حكم تأويل النصوص :**

إذا كان التأويل كما مر توضيحه لغة واصطلاحاً فقد اختلف في الأخذ به وما يدخله التأويل وقد ذكر الزركشي أن التأويل يجري في شيئين : أحدهما : الفروع وهو محل اتفاق .

والثاني : وهو الأصول كالعقائد وأصول الديانات وصفات الباري الموهمة فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

**أحدها** : أنه لا مدخل للتأويل فيها بل تجري على ظواهرها ولا يؤول شيء منها وقد نسب الزركشي ذلك القول إلى المشبهة وهي نسبة غير صحيحة فالذي قال

---

(١) خالد السبت : قواعد التفسير جمعاً ودراسة ، دار بن عفان – القاهرة ، ط١ ١٤٢١هـ/ ج٢ ص ٢١٢.
(٢) محمد ابراهيم محمد : مصطلحات في كتب العقائد دراسة وتحليل ، دار ابن خزيمة – الرياض ، ط١ ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م ، ص٢٥.
(٣) الزركشي : البحر المحيط في اصول الفقه ، ت/ عمر الاشقر وآخرون ، دار الصفوة – القاهرة ط٢ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ، ج٣ ، ص ٤٣٧.
(٤) المصدر السابق ، ٤٣٨.

بذلك المثبتة والصفاتية ورمى أهل الاثبات بالتشبيه أو أنهم مشبهة أمر غير متحقق وسيناقش فيما بعد .

**والثاني** : أن لها تأويلاً ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل ونسبه لقول السلف ، وكذلك هذه النسبة بعامة تحتاج إلى تفصيل وسيظهر في حينه من البحث .

**والثالث** : أنها مؤولة وأولوها وقال الأول باطل والآخران منقولان عن الصحابة(١) .

وقد نقل الزركشي أقوال ابن الصلاح وابن دقيق العيد والشيخ عز الدين ونقاشهم لمذهب السلف والخلف ونقل عن الغزالي تأويل الإمام أحمد بن حنبل لمواضع تأولها من النصوص وتحقيق القول في التأويل ونسبته للسلف وللإمام أحمد بن حنبل سيكون في نهاية البحث .

**ثانيا : مصطلح التفويض :**

**لغة :** يقول الزمخشري : وفاوضته في أمري : جاريته وكانت بيننا مفاوضات ومخاوضات ، وبنو فلان فوضى مختلطون لا أمير عليهم"(٢).

وفي معجم مقاييس اللغة : " فوض : الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه ثم يفرع فيرد إليه ما يشبهه من ذلك : فوض إليه أمره إذا رده "(٣) .

وفي لسان العرب : " فوض إليه الأمر : صيره إليه وجعله الحاكم فيه وفي حديث الدعاء : فوضت أمري إليك : أي رددته إليك ؛ يقال : فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه ومنه حديث الفاتحة : فوض اليّ عبدي"(٤).

(١) انظر المصدر السابق ، ص٤٣٩ .
(٢) الزمخشري : أساس البلاغة ، ج٢ ، ص ٣٩ .
(٣) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ت/عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، ج٤ ، ص٤٦٠.
(٤) ابن منظور : لسان العرب ، ج٣٩ ، ص٣٤٨٥.

**التفويض اصطلاحا :**

إن التفويض اصطلاحا يتعلق بمعناه اللغوي ويرتبط به فكما أن التفويض لغة هو الرد والإرجاع والاتكال على آخر يرد عليه فكذلك التفويض في الصفات هـو رد معنى الصفات إلى الله تعالى .

فهو عند القائلين به : رد المعنى القطعي لآيات الصفات التي يفهم منها التجسيم والتشبيه إلى الله تعالى مع الاعتقاد بأنه ليس كمثله شيء(١).

أو أنه الحكم بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولـة لا يعلمهـا الا الله(٢)، والتفويض بهذا التصور وذاك التفسير إنما هو فرع عن التأويل ومخصـص له ، وفي ذلك يقول البيجوري في شرحه على جوهره التوحيد :

**وكل نص أوهم التشبيها	أوله أو فوض ورم تنزيها**

" وقوله : " أوله " أي : احمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد ، فالمراد : أوله تأويلا تفصيليا بأن يكون فيه بيان المعنى المراد كما هو مذهب الخلف : وهم من كانوا بعد الخمسمائة وقيل : من بعد القرون الثلاثة ، وقوله : " أو فوض " أي : بعد التأويل الإجمالي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره فبعد هذا التأويل فوض المراد من النص الموهم إليه تعالى على طريقه السلف ، وهم من كانوا قبل الخمسمائة وقبل القرون الثلاثة الصحابة والتابعون واتباع التابعين ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح"(٣).

وفي ذلك يقول اللقاني في شرحه على الجوهرة : " أوله " وجوباً بأن تحمله على خلاف ظاهره والمراد أوله تفصيلاً معينا فيه المعنى الخاص أخذا من المقابل الآتي

---

(١) مصطفى حمد وعليان : السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة ، دار النور المبين للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠١٤م ، ص٢٤٥.
(٢) محمد ابراهيم محمد : مصطلحات في كتب العقائد ، ص١١.
(٣) البيجوري : حاشية على جوهرة التوحيد ( تحفة المريد على جوهرة التوحيد) ، ت / علي جمعه ، دار السلام – القاهرة – ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م ، ص١٥٦.

كما هو مختار الخلف من المتأخرين ... أو (فوض) علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلا إليه تعالى وأوله إجمالاً كما هو طريق السلف" (١).

وفي مذهب التفويض للمعنى الذي هو أخص من التأويل الذي هو صرف الظاهر يقول النووي في شرح مسلم : " اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم لا يتكلم في معناها بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم ، والقول الثاني وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها ، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع " رياضة في العلم "(٢).

ولكن كلام النووي هاهنا يفترق مع متأخري القائلين بالتفويض : إذ إنه تكلم في الصنفين من المتكلمين الذي تكلموا في الصفات بأنهم إما مثبتة أو مؤولة ويزداد عليهم مفوضة ، وهم مفوضة المعنى وإلا فالتفويض على نوعين :

الأول : تفويض للمعني : أي معنى مجهول ومرده إلى الله تعالى ، والمثبتة يردون عليهم بقولهم : يستحيل أن يخاطبنا الله بكلام مجهول وغير معلوم .

الثاني : تفويض الكيف : وهو قول المثبتة إذ إنهم يفوضون علمهم بالكيف وحملوا أثر مالك ابن أنس على ذلك حينما قال : الكيف مجهول ، ولا يعني ذلك عدم علمنا بالمعنى ، وتفصيل تلك القضايا ستأتي تباعا في ثنايا البحث .

---

(١) اللقاني : اتحاف المريد بجوهرة التوحيد ومعه النظام الفريد بتحقيق جوهرة التحقيق لمحمد محمد الدين عبد الحميد ، ت/ محمد علي اولبي ، مكتبة دار الفلاح – حلب ، ط١ ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ص١٣٣.

(٢) النووي : شرح صحيح مسلم ، المطبعة المصرية بالأزهر – القاهرة ، ط١ ، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩ م ، ج٣ ، ص١٩.

## المبحث الأول

## إثبات الصفات عند الحنابلة

وينبغي قبل التعرض لمن تأولوا الصفات من الحنابلة أن نعرض لمذهب الحنابلة في إثبات الصفات ثم يعقب هذا بيان من أخذ بتأويل الصفات لله سبحانه وتعالى .

وأول من يبدأ به في بيان مسألة الصفات وإثباتها هو قيم المذهب وإمامة ومن ينسب إليه وتحقيق مذهبه مفيد في فك الاشتباك الذي قد يحصل عند المختلفين أخذا ورداً .

وإذا أردنا أن نوفي المقام حقه بحثا وتمحيصا فلابد أن نتدرج في سياق الدليل عند الإمام أحمد بن حنبل حتى نصل لحقيقة مذهبه في تثبيت الصفات من تأويلها :

**– المسألة الأولى : رد المتشابه بحقائق الألفاظ :**

إن المنعم للنظر في أدلة الإمام أحمد بن حنبل يتجلى له بوضوح حرص الإمام على رد المتشابه إلى المحكم ومعالجة تلك القضية من خلال رد الألفاظ إلى حقائقها ورد غائلة المتسورين عليها بحجة أنها من المتشابه فنعى على هؤلاء المتأولين المحرفين القول عن موضعه وغايته الملتمسون مفارقة الكتاب بما يشبهون به ويلبسون ولذلك قال : " وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدع وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن الضالين"(١) .

وقد كان هذا منطق أحمد بن حنبل في بيان اعتقاده واحتجاجه وحجاجه مع المخالفين الذين وسمهم كما مر في النقل ، وقد عالج أحمد بن حنبل قضية المتشابه

---

(١) أحمد بن حنيل : الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله ، ت/ صبري سلامة شاهين ، دار الثبات للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، ص ص٥٦ – ٥٧.

معالجة ذاتية من حيث النظر في النص وبيان دلالاته ورد المعاني غير الصحيحة واثبات المعاني التي تتوافق ومنهج القرآن العظيم في رد المحكم إلى المتشابه ، ففي سياق رده على من سماهم الزنادقة في تحريفهم قول الله تعالى : " كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها " (النساء :٥٦) .

يقول أحمد بن حنبل : " قالت الزنادقة : فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت وأبدلهم جلوداً غيرها ؟ فلا نرى إلا أن الله يعذب جلوداً لم تذنب حين يقول : بدلناهم جلوداً غيرها فشكوا في القرآن وزعموا أنه متناقض ، فقلت : إن قول الله تعالى : " بدلناهم جلوداً غيرها " ليس يعني جلوداً غير جلودهم وإنما يعني " بدلناهم جلودا غيرها " ، وتبديلها تجديدها لأن جلودهم إذا نضجت جددها الله ، وذلك لأن القرآن فيه خاص وعام ، ووجوه كثيرة يعلمها العلماء"[١] .

وإذا نظرنا إلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل يمكننا القول إن الإمام كان حريصا على شيئين :

**الأول** : الحفاظ على ظاهر النص وسلامته من التحريف له .

**الثاني** : رد المتشابه إلى المحكم مراعيا في ذلك الأصول الشرعية والعلمية التي لابد أن يصطحبها الناظر في آيات القرآن الكريم كالعام والخاص ، والمجمل والمبين ، والناسخ والمنسوخ ، وغياب العلم لهذه الأصول يوقع في الخلط والغلط في الاستدلال ، ومن ثم ينسحب ذلك على الحكم تبعا .

ومن باب رد المحكم إلى المتشابه في تثبيت الظواهر القرآنية ، ورد التعارض الذي قد يظهر من أول النظر غير المدقق ، وهو الذي لم يحرص على جمع ما تفرق كي يستقيم الدليل والتعليل ، وفي مثال ذلك ادعاء التناقض بين رؤية الله في الآخرة ، وقد ثبتت الآيات ذلك ونصت عليه ، وبين الآية التي تقضي بعدم الإدراك له سبحانه بالأبصار فيقول أحمد بن حنبل مفصلاً : " فقالوا : كيف يكون هذا ؟ نجد

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٠ .

أنهم ينظرون إلى ربهم ، وقال في آية أخرى " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار " (الأنعام /١٠٣) ، فشكوا في القرآن وزعموا أنه ينقض بعضه بعضا ، أما قوله : " وجوه يومئذ ناضرة " يعنى الحسن والبياض ، " إلى ربها ناظرة " يعني تعاين ربها في الجنة وأما قوله : " لا تدركه الأبصار " يعنى في الدنيا دون الآخرة ، وذلك أن اليهود قالوا لموسى : " أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة " ( النساء /١٥٣) فماتوا وعوقبوا لقولهم : " أرنا الله جهرة " ، وقد سألت مشركو قريش النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا " أو تأتي بالله والملائكة قبيلا " (الإسراء /٩٣) ، فلما سألوا النبي هذه المسألة قال الله تعالى : " أم تريدون أن تسئلوا رسولكم كما سئل موسى من قبل " (البقرة /١٠٨) حين قالوا : " أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة " الآية فأنزل الله سبحانه يخبر أنه " لا تدركه الأبصار" أي أنه لا يراه أحد في الدنيا دون الآخرة ، فقال " لا تدركه الأبصار " يعني في الدنيا أما في الأخرة فإنهم يرونه فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة "[١] .

وبذلك يتبين حرص الإمام أحمد بن حنبل على عدم سلخ ظاهر النصوص إلى معاني أخرى محرفة وإنما استعان في تفسيرها بسياقها وسبب نزولها ومناسبتها كي يسهل علينا استكشاف معناها الصحيح وليس المحرف ، ويضع الإمام أحمد بن حنبل أمام الباحثين عن مذهبه ورأيه خريطة للفهم من خلالها يمكننا وفي مقدورنا أن نجلي حقيقة قوله ، ومسألة رد المتشابه إلى المحكم هي القضية التأسيسية لما يأتي بعد من الكلام في صفات لله تعالى وادعاء أنها من المتشابه الذي يجب رده أو تأويله أو تفويضه كما مر في التمهيد عند الحديث عن معاني ومرادات المتأولين .

**خلق القرآن والقضية الفيصلية :**

ومسالة خلق القرآن تلك المحنة التي ابتلى بها أحمد بن حنبل تعبر عن حقيقة مذهب أحمد بن حنبل هذه القضية التي لم يقبل أن يوري فيها أو يتأول إذ إنها تثبت

(١) أحمد بن حنبل : الرد على الجهمية ، ص ص ٧٦- ٧٨ .

التأسيس السابق والمنهجية الثابتة المنبعثه من مذهب أحمد بن حنبل العقدي ، وإن أهمية مسألة خلق القرآن وثبات أحمد بن حنبل على تثبيت القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق هذه الأهمية تكمن في تلك التأصيلية التي لم تفارق جوانب عقيدة أحمد بن حنبل ، وهذا الموقف الثابت الرافض لتأويلات المحرفين ينسحب تلقائياً على كل النصوص العقدية التي عالجها أحمد بن حنبل ومن ثم يمكننا أن نقول :

١/ أن كل قول لم يقله أحمد وينسب إليه يجب رده إذ إنه يخالف أصوله ومنهجه.

٢/ ينبغي رد كل متشابه في قول الإمام ، وذلك بالنظر إلى أصول كلامه وتحقيقاته.

وفي قضية أو محنة خلق القرآن تتجسد المبادئ والأصول التي لم يفارقها أحمد بن حنبل تحت وطأة السوط وعنف الجلادين لكي يقرر قضيتين هامتين :

**الأولى** : القرآن ليس مخلوقا لأنه من علم الله وفيه أسماء الله .

**الثانية** : كفر من يقول بخلق القرآن لتكذيبه الحقيقة الأولى .

لذلك يقول كما في كتاب السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل : " سمعت أبي يقول: من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لأن القرآن من علم الله وفيه أسماء الله ، سمعت أبي يقول : إذا قال الرجل : العلم مخلوق فهو كافر لأنه يزعم أنه لم يكن لله علم حتى خلقه سمعت أبي يقول: من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لأن القرآن من علم الله قال الله تعالى: " فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ..."(١).

وهذا الخط الذي انتهجه الامام أحمد بن حنبل يؤكد لنا ما بيناه في المسألة السابقة من التمسك بالظواهر المحكمة من النصوص ، وعدم تسويغ صرفها و حرفها عن مكانتها ، وما أسست له فليس هنالك عجب حينئذ من موقف الإمام أحمد بن حنبل

---

(١) أحمد ابن حنبل : كتاب السنة ، ت/ عبد الله بن حسن آل الشيخ ، الطبعة السلفية ومكتباتها – مكة المكرمة – الحجاز / ١٣٤٩هـ ، ص٤.

في قضية خلق القرآن إذ إن قضية خلق القرآن هي متفرعة في الحقيقة عن مسألة المتشابه التي يدفع بها المبطلون للنصوص المحكمة ، وتكفير أحمد بن حنبل لهؤلاء القائلين بخلق القرآن إنما توجه لأنهم نقضوا مدلولات الآيات مما يعود على الآيات بنزع القدسية وهذا مرفوض وليس مقبولا بحال .

وفي هذا المضمار لم يكن أحمد بن حنبل يغرد منفرداً فضلا عن أن يكون شاذاً في قوله بل هو يستصحب أقوال العلماء القائلين بقوله مما يؤكد أن تلك الحقائق النصية لا يماري فيها العقلاء والعلماء بل هي من المحكمات التي لا يطالها التشكك والتشكيك أو التلاعب بها ، ولذلك يأتي بالنقول عن ابن مهدي ووكيع بن الجراح وحماد بن زيد بل يرفع ذلك إلى مالك بن أنس وجماعة من العلماء بالمدينة ، وابن المبارك وسفيان بن عينية وغيرهم الكثير على القول بأن القرآن كلام الله ليس مخلوقاً .

والتأكيد على تلك القضية المفصلية في تحقيق مذهب الإمام أحمد بن حنبل لهي من الأهمية بمكان إذ من المجحف أن يكون الامام أحمد بن حنبل في مسالة جعلها مصيرية ، وهي حقيقة بذلك أن يفتأت على الإمام بنسبة قول له ينقض تلك القضية التي أسسها أو يشوش بها عليه أو أن يكون الإمام أحمد بن حنبل متأرجحا لدى المتخاصمين كما بينت في مقدمة هذا البحث .

**والمسألة الثالثة : إثبات الصفات وثبات المنهج :**

إن حديثنا السابق يقودنا إلى تفريع حول تأصيل فإذا كان الامام أحمد بن حنبل يسعى إلى رد المتشابه إلى المحكم في سبيل صيانة الظواهر من خلل وسوء التأويل، ومن ذلك وقوفه عمليا في مسألة خلق القرآن ، وإن مسالة إثبات الصفات تتفرع عن ذلك التأصيل فالصفات عند المتأولين هي من المتشابه الذي قد لا يقبله المتأولون لما فيه من مظنة التشبيه والتجسيم ، وما إلى ذلك من اعتبارات فيقرر أحمد بن حنبل نفس تقريره في رد الشبهات بالتمسك بظواهر النصوص وبيان

معانيها الصحيحة ورد الاعتراضات العقلية السقيمة التي لا تأتي إلا من خلال عقول سقيمة ، ومن ذلك إثباته كلام الله لموسى عليه السلام ، وذكر اعتراض الجهمية بأن الله لم يتكلم ولا يتكلم إنما كون شيئا معبرا عن الله وخلق صوتا فأسمع، وزعمهم أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين ، وفي معرض الرد على تلك الشبهات التي ترد بها معاني النصوص لمحتملات بعيدة وتأويلات فاسدة يأتي رد أحمد بمنطق النص وبرهانه العقلي وذلك توظيف فريد للنصوص في الرد على المتهوكين والمزيفين فيقول راداً على تلك الشبهة :

" فقلنا: هل يجوز لمكون أو غير الله أن يقول:" يا موسى إني أنا الله ربك " ( طه /١١-١٢) أو يقول : " إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني واقم الصلاة لذكري "(طه /١٤) فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهم أن الله كون شيئا كان يقول ذلك المكون:" يا موسى إني الله رب العالمين"( القصص /٣٠) وقد قال جل ثناؤه " وكلم الله موسى تكليما " (النساء /١٦٤) وقال : " ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه " ( الأعراف /١٤٣) ، وقال " وإني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي " ( الاعراف /١٤٤) فهذا منصوص القرآن .

فأما ما قالوا : إن الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم الطائي : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ما بينه وبينه ترجمان".

وما قولهم : إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات ، أليس الله قال للسموات والأرض : " أئتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين " (فصلت /١١) أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات ؟!"[١] .

ففي إثباته للصفات " كان أحمد يثبت كل الصفات التي وصف الله بها نفسه في كتابه والصفات التي وصف الله بها نفسه في الحديث الشريف فكل وصف لله

(١) أحمد بن حنبل : الرد على الجهمية ، ص ١٣٦.

سبحانه وتعالى جاء به النص يصفه تعالى به فهو في هذا كشأنه دائما متبع للنصوص لا يعدوها إلى غيرها من وسائل الاستدلال"[١].

فقد كان الإمام أحمد بن حنبل مثبتا لنصوص الكتاب والسنة التي جاءت بصفات الله تعالى ، ولا يشبه هذه الصفات بصفات الخلق ، ومن ذلك تكفيره من قال بخلق القرآن ، والذي فيه تجاسر كبير يودي بكفر صاحبه عند الإمام ، فهو يرى الأسماء والصفات توفيقية لا يستدل بها ولا عليها إلا من خلال نصوص الوحي ومعاني تلك الصفات بينها تمايز وصفات المخلوق[٢].

ولقد جاءت أقوال أحمد بن حنبل صريحة واضحة في بيان مذهبه ومعتقده ومن ذلك ما نقله عنه عبد الواحد التميمي الحنبلي ، وإن لم ينقل ألفاظه أي ألفاظ الإمام أحمد بن حنبل : " وأنه موصوف بما أوجبه السمع والإجماع وذلك دليل إثباته وأنه موجود "[٣] .

وكذلك نقل ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد طرفا من أقواله في إثبات الصفات فساق بسنده إلى عبد الله بن أحمد قال : قال أبي : هذه الأحاديث نرويها كما جاءت "[٤] ، أي أحاديث الصفات تروى كما هي بلا تأويل يحيل معناها الصحيح إلى معنى فاسد غير مقبول أو تحريف أو تكييف ، وهذا قوله في أخبار الصفات .

وروى ابن الجوزي بسنده إلى أحمد بن حنبل قال : من صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة إرجاء ما غاب عنه من الأمور إلى الله كما جاءت الأحاديث عن

---

(١) محمد أبو زهرة : ابن حنبل ( حياته وعصره – آراؤه الفقهية ، دار الفكر العربي ، د/ت ، ص ١٤٩.
(٢) انظر سيد عبد العزيز السيلي : العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية ، دار المنار – القاهرة ، ط١ ١٩٩٣م ، ١٤١٣هـ / ، ص١٤٦.
(٣) عبد الواحد التميمي : اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، ت/ النقاش أشرف صلاح على ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص١٤.
(٤) ابن الجوزي : مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، ت/ عبد الله التركي ، ايداع ٨٥٢٩ / ٨٨ ، ص ٢٠٩.

النبي ﷺ: "إن أهل الجنة يرون ربهم " فيصدقها ولا يضرب لها الأمثال هذا ما اجتمع عليه العلماء في الآفاق" (١) .

وهذه طريقة أحمد بن حنبل في مسألة إثباته للصفات فيصرف النظر ابتداء عن أي ضرب للمثال من تأويل أو ما شابه وإنما يجب عليه التصديق ، والذي من لوازمه الايمان بظواهر النصوص كما جاءت ، وقد ذكر اللالكائي جملة من اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل مما يظهر حذر الإمام من المساس بجناب ظواهر النصوص أو التجاسر عليها بل على المؤمن أن لا يقدم على ذلك ولا يدع السبيل لأحد عليه .

فيقول عن اعتقاد احمد بن حنبل : " ومثل أحاديث الرؤية كلها وإن نبت على الأسماع واستوحش منها المستمع فإنما عليه الإيمان بها ، وأن لا يرد منها حرفا واحدا ، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات لا يخاصم أحدا ولا يناظره ولا يتعلم الجدل فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهى عنه ، ولا يكون صاحبه – إن أصاب بكلامه السنة – من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم"(٢) ، وبذلك يظهر مذهب أحمد في إثبات الصفات التي لم يألوا جهداً في إثبات ظواهر النصوص لأجلها ، وعلى هذا المنوال سار الحنابلة وأهل الحديث .

يذكر القاضي أبي يعلى مذهب الحنابلة في الصفات فيقول : " واعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة ، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية ، والواجب حملها على ظاهرها ، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق ، ولا نعتقد التشبيه فيها لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وغيره من أئمة أصحاب

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) اللالكائي : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ت/ أحمد سعد الغامدي ، دار طيبة للنشر والتوزيع – السعودية ، ط٤ ،١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ج١ ، ص١٧٧.

الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار : أمروها كما جاءت فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين... "[١] ، وذكر محمد بن القاضي أبي يعلي في كتابه الاعتقاد كذلك ما يؤكد ذلك بقوله : " ثم الإيمان بأن الله جل ذكره واحد لا يشبهه شيء ولا نشبه صفاته ، ولا نكيفه ، ولا يكيف صفاته وهم وإنما موقع في الوهم فالله وراء ذلك" [٢] ، ويقول كذلك في موضع آخر مبينا منهج أهل السنة في الأسماء والصفات : " وإن أمرها كما جاءت ، من غير تأويل ولا تفسير ولا تجسيم ولا تشبيه كما فعلت الصحابة والتابعون فهو الواجب عليه"[٣] ، ويذكر كذلك ابن قدامه جملة اعتقاد الحنابلة ومعتمدهم بقوله : " على أن معتمدنا في صفات الله عز وجل إنما هو " الاتباع " ، نصف الله تعالى بما وصف نفسه ووصفه به رسوله ولا نتعدى ذلك ولا نتجاوزه ولا نتأوله ولا نفسره ، ونعلم انما ما قال الله ورسوله حق وصدق لا نشك فيه ولا نرتاب" [٤] ، وعلى هذا الاعتقاد استقر مذهب أهل الحديث مهما رسوا بأنهم أهل الظاهر أو مشبهة " أهل السنة أصحاب الحديث ينفون ما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يتعرضون لصفات الكمال ونعوت الجلال بنفي ولا تحريف ، وعندهم أن إثبات الصفات الثابتة في الكتاب والسنة ليس من التشبيه في شيء بل التشبيه في نفي الصفات لا في إثباتها "[٥].

---

(١) أبو يعلي الفراء : إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، ت/ محمد الحمود النجدي ، دار إلاف الدولية للنشر والتوزيع – الكويت ، د/ت ، ج١ ص٤٣-٤٤.

(٢) محمد ابو يعلي الفراء : الاعتقاد ، ت/ محمد عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع – السعودية ، ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص٢٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص٣١.

(٤) ابن قدامه المقدسي : مناظرة في القرآن العظيم ، ت/ محمد بن حمد المحمود ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، ط١ ، ١٤١٠/١٩٩٠م ، ص٧٦.

(٥) محمد عبد الرحمن الخميس : اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث ، دار الإيمان – اسكندرية ، ايداع ١٨٩٠٣ /٢٠٠٠م ، ص ص ١٦- ١٧.

وعلى هذا الأمر اعتقادات الأئمة الأربعة مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن حنبل[١] ، وأهل الحديث كلامهم في إثبات الصفات واضح مبين ، ومن ذلك قول أبي بكر الإسماعيلي في مذهب أهل الحديث :

" ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى ، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه ، ووصفه بها نبيه خلق آدم بيده ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء بلا اعتقاد كيف وأنه عز وجل استوى على العرش بلا كيف ، فإن الله تعالى أنهى إلى أنه استوى على العرش ولم يذكر كيف كان استواءه"[٢] .

فإثبات الصفات أمر متقرر في عقيدة أهل الحديث وإمامهم وقائدهم الإمام أحمد بن حنبل لذلك عند مطالعة كتب عقائد أهل الحديث تجد استقرار هذه العقيدة أمر مشتهر ، لذلك يقول الصابوني : " إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة – حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم – يشهدون لله تعالى بالوحدانية وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة والنبوة ، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله صلى الله عليه وسلم على ما وردت الأخبار الصحاح به ونقلته العدول الثقات عنه ، ويثبتون له عز وجل ما أثبته لنفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفاته خلقه "[٣] ، وفي هذا البيان من الصابوني لمذهب أهل الحديث يؤكد على شيوع ذلك الاعتقاد واستقراره مما يصعب انكاره أو التحايل على رده أو تأويله ، ومن أراد سلوك ذلك السبيل ما استطاع إلى ذلك سبيلا لأن دعوى التشبيه منتفية

---

(١) انظر محمد عبد الرحمن الخميس : اعتقاد الأئمة الأربعة / دار العاصمة – السعودية ، ط١ ، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م .

(٢) أبو بكر الاسماعيلي : كتاب اعتقاد أهل السنة ، ت/ جمال عزون ، دار ابن حزم – الرياض ، ط١ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص٣٦.

(٣) الصابوني : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ت/ أبو اليمين المنصوري ، دار المنهاج – القاهرة ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ايداع /٣١٨٤/٢٠٠٣م ، ص ص ٣٦-٣٧.

هاهنا إذ إن الإثبات لا يقتضي التشبيه ولا يستلزمه ، ولنفي تلك اللوازم المدعاة قال الصابوني ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ، وانتهى الأمر عند ذلك ، وعلى هذا الاعتقاد سارت قوافل أهل السنة أهل الحديث موافقة لكتاب الله عز وجل، ونقلت خلقا عن سلف من الصحابة والتابعين(١) .

(١) انظر الأصبهاني : الحجة في بيان المحجة وشرح عقيده أهل السنة ، ت/ محمد ربيع المدخلي ، دار الراية – السعودية ، ج١ ، ص٩١.

## المبحث الثاني
## تأويل الصفات وتفويضها عند الحنابلة

إن قضية التأويل والتفويض عند الحنابلة المتقدمين والمتأخرين ليست كعند غيرهم من باقي فرق المسلمين إذ إن مسألة الصفات عند الحنابلة تتعلق بالإثبات فهم مثبتة ، ولكن قد تختلف طرق الإثبات عند بعض الحنابلة ، فيقول بالاثبات تارة، وأخرى بالإثبات والتأويل والتفويض لذلك ليس من الإنصاف أن يوضع الحنابلة جميعا في موضع واحد ، ومن ثم يحكم عليهم بحكم واحد ، ولكن ينبغي التفريق ، ومما مر يتبين مقصد الإثبات عند أحمد بن حنبل وعند أهل الحديث عامة ولكن تنازع مذهب أحمد فريقان ، فريق يقول بالتأويل والتفويض ، وفريق آخر يقول بالإثبات ، وحقائق الصفات عدم العلم بكيفيتها مع علم معانيها ، فيمكننا القول أن التنازع في القول بالتفويض والتأويل وعدمه ليس تنازعا في الحقيقة في الإثبات، ولكن للقول بالتأويل والتفويض لوازم ، وبهذه اللوازم يقترب الحنابلة المتأولون من مناهج المتكلمين ، وقد يحذون حذوهم كما سيأتي بيان ذلك .

وإن إثبات الصفات وعدم ردها ، وحملها على ظاهرها هو علامة فارقة بين الحنابلة أهل الحديث وغيرهم كما مر ، ولذلك يقول القاضي أبو يعلي : " واعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق ولا نعتقد التشبيه فيها لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا ابي عبد الله أحمد بن حنبل ، وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار : أمروها كما جاءت فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين"[١].

(١) أبو يعلي : إبطال التأويلات ، ص ص ٤٣ ـ٤٤.

**القائلون بتفويض السلف وتأويلهم والحنابلة :**

وذهب بعض الكتاب والباحثين إلى القول بأن الحنابلة مؤوله ومفوضة ، ونسب هذا المذهب إليهم مع تأويله لكلام أحمد بن حنبل ليوافق قوله ، لذلك قال بعد ذكر مقالة أحمد في الصفات أنها كما جاءت أن هذا هو التفويض ، ويقول مصطفى حمدو عليان : " وسئل قبل موته – أي أحمد بن حنبل – بثلاثة أيام عن أخبار الصفات : تمر كما جاءت وأتعجب من الإنكار لها ، فهذا هو التفويض المحض الصحيح الذي لا غبار عليه، ولا كلام فيه مع نفي لوازم التشبيه كالحد والغاية "(١).

وقد احتشد الكاتب أقوالا للإمام أحمد بن حنبل وابن كثير والذهبي ومرعي الحنبلي وغيرهم على قوله مستندا إليها في صحة القول إلى الحنابلة في تفويض الصفات ، ثم ذهب إلى القول بأن التفويض المقصود ليس تفويضا للكيف فقط بل تفويض للمعنى فقال : " فانظر إلى ابن كثير والذهبي وهما تلميذان لابن تيمية وابن رجب وابن قدامه وأبي يعلي و الكرمي لم يقولوا بتفويض الكيف فقط بل قالوا بتفويض الكيف والمعنى...."(٢).

ثم يقرر الكاتب أن الحنابلة ساروا على التأويل مسير أحمد بن حنبل فيقول : " سار الحنابلة على ما سار عليه الإمام أحمد وأهل السنة من العدول عن الظاهر في بعض النصوص إلى المجاز ، أو قل إلى معنى ظاهر آخر ومحتمل"(٣) ، ثم ذهب إلى القول بمنع التأويل عن الإمام أحمد والحنابلة أنه الأخذ بظاهر النصوص فيقول : " مما يدل على التأويل المذموم عند السلف ليس هو التفسير الموافق للنص واللغة والآثار إنما هو إخراج النص عن فحواه ودلالته ، وهذا مما يشترك فيه

---

(١) مصطفى حمدو عليان : السادة الحنابلة ، ص٢٤٧.
(٢) المرجع السابق : ص٢٥٠.
(٣) المرجع السابق : ص ٢٦٤.

الباطنية والظاهرية والحشوية فكلاهما قد أول النص بما لا يوافق سياق النص ولا اللغة ولا الآثار"[١].

ويذكر بعض الباحثين بعدما عرف التفويض في الصفات بأنه إقرار الأخبار الإضافية كما وردت من غير تحريف ولا زيادة ولا نقصان ولا تكييف مع تنزيه الله تعالى واعتقاد أن الظاهر غير مراد يقول : " وهذا إجماع السلف وممن يعتد بقوله من الخلف "[٢] .

وقد حشد كسابقه بعض النقول المؤيدة لمذهبه وطريقته في سبيل استنطاق النصوص لتأييد ما ذهب إليه ، وإن كان هذا غير مسلم عند غيره ممن لا يرون في التفويض مسلكا صحيحا أو مقبولا في موضوعنا هذا .

وصاحب هذا القول يخلص في النهاية بعد إيراد بعض الأقوال إلى أن التفويض الذي هو مذهب السلف والخلف يقوم على أربع نقاط هي الإيمان بما ورد من الأخبار الإضافية الموهمة للتشبيه والاعتقاد أن ظاهرها غير مراد والتوقف في تفسيرها إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ثم تفويض معناها على الجزم إلى الله تعالى ، ومن بعد ذلك إمرارها من غير تكييف ولا تمثيل"[٣].

وحينما تكلم عن التأويل بين أنه إرجاع الأخبار الإضافية الموهمة للتجسيم إلى لوازمها من الصفات المعنوية المحكمة تنزيها لله تعالى عند ورد شبهة التجسيم ضرورة ، ثم يقول مقرراً أن التأويل والتفويض مذهب السلف فيقول : " لقد ذهب السلف إلى التفويض ، وهو التوقف في الأخبار الإضافية التي تفيد معنى الممايزة الموهمة للتبعيض التي تطلق في اللغة على الجارحة كاليد والقدم والوجه والعين ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٦.

(٢) عيسى مانع الحميدي : تصحيح المفاهيم العقائدية في الصفات الإلهية ، دار السلام – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص٩٧.

(٣) المرجع السابق ، ص١٠٤.

وجعلوا ذلك أصلا يمشون عليه ، ولا ينتقلون إلى التأويل إلا عند الضرورة ، وذلك إذا خيف أن يقع البعض في شبهة التجسيم والتشبيه ، وكان ذلك منهم قليلا ، وقد وجدنا قوما يشنعون على أئمة الإسلام لأنهم أولوا بعض الآيات التي يستحيل ظاهرها ، وغاب عنهم أن التفويض والتأويل كلاهما مذهب السلف "[١].

وإننا لن نستطيع أن نسلم للكاتب ما ذهب إليه إذ إنه بتعميمه لمذهب السلف دخل فيهم الحنابلة وأهل الحديث ، وهؤلاء كان لهم رأي آخر ، ولكى نراعي ترتيب البحث وجدته والمنهجية العلمية التي تجعلنا نقف عند كل مبحث على حدة فسوف نؤخر الاستدراك والتعقيب وبيان تحقيق مذهب السلف وبالأحرى مذهب الحنابلة إلى مبحث آخر نستجلى خلاله حقيقة ما ذهب إليه القوم ، وذلك بالاعتماد على مصادر أهل الحديث والأثر ، وفي مقدمتهم الحنابلة ، والذين هم عينة الدراسة وقوامها .

ولكن الذي ينبغي أن نبينه في هذا الموضع أن هنالك خلاف حاصل بين المثبتين للكيف ، والنافين له لأن التفويض على نوعين :

الأول: تفويض المعنى: وهو الجهل بمعنى النص الشرعي المضاف إلى الله تعالى، وصرف المعنى المستحيل عنه من غير إثبات معنى له ، ورد علمه إلى الله.

الثاني : تفويض الكيف : وهو إثبات المعاني المستحيلة في حق الله تعالى مع حجبها عنا ، ويرى بعض الباحثين أن تفويض الكيف لم يعرفه أحد ، وإنما يعرف فهما من الكلام الذاهبين إلى تفويض الكيف فالقائلون بتفويض الكيف لا يصرحون بأنهم يثبتون المعاني المستحيلة في حق الله تعالى ، وإنما يقولون لا حرج في وصف الله تعالى بها [٢].

---

(١) المرجع السابق ، ص١٠٨.

(٢) محمد الخطيب وحمزة الشريفات : التفويض في القرآن والسنة دراسة عقدية ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد السادس ، العدد (١) ١٤٣١هـ/٢٠١٠م ، ص١٣٠ .

ويرى كذلك بعض الباحثين : " أن كل العلماء قالوا بإثبات الصفات ، ولم يقولوا بنفيها لكن إن كان إثبات دون تفسير وفهم لها وأخذها على ظاهرها فهذا يؤدي إلى شبهة التشبيه ، وإن كان عن فهم وتأويل لها فإنه أصاب التنزيه ، والقول بالإثبات لم يكن من أقوال السلف الصالح فلم نسمع عن سيدنا ابن عباس أو عن سيدنا عمر أو أي أحد من الصحابة قالوا بالإثبات ، فإن هذا اللفظ ظهر متأخراً عن عصر السلف الصالح بل كان السلف قد أخذوا بالتأويل" (١).

وكذلك هذا الرأي لن نستطيع أن نسلم به حتى نعرض كلامهم على ميزان كلام العلماء السابقين ، ونزن بقسطاس مستقيم أقوال السابقين واللاحقين ثم نوجه ما استطعنا أقوالهم فما كان يقبل التوفيق بينه وبين معاني اللغة والبيان الإلهي والنبوي فعلنا ذلك ، وما كان يأباه رددناه إلى نصابه مثبتين ما كان حقه الإثبات ، ونافين ما كان حقه النفي .

**من نسب إليه التفويض من الحنابلة :**

وبعد أن عرضنا طرفا من أقوال القائلين بالتفويض عند السلف ، وكذلك التأويل نستعرض أقوال القائلين بالتأويل والتفويض من الحنابلة .

**- ابن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٤١ -٦٢٠هـ)**

نسب إلي ابن قدامه القول بتفويض الصفات سواء من الصف الحنبلي ، أو غيره كما تقدم إلا إن تحقيق تلك النسبة إليه تتنازعها الأقوال بين مثبت مؤيد ، وبين ناف معترض ، وإنا سوف نعرض أقوال الإمام ثم ننظر فيها لنرى قرب هذه الأقوال و بعدها من الحنابلة ، وأصحاب الحديث أو إلى طريقة الخلف و المتكلمين، ولنا في سبيل تحقيق كلام ابن قدامه منحيان :

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣٦.

**الأول** : أن نقول كما يذكر البعض أن التفويض الواقع من ابن قدامه رحمه الله إنما هو أثر تلفيقي بين طريقة السلف التي فيها إثبات الصفات والعداء للنفاة ، وبين طريقة المتكلمين المتأولين للصفات فكان التفويض طريقة تزيح ذلك الصدام ، وتفك هذا الاشتباك الواقع ، أو تصادم الاتجاهان في كل واحد وهذا سيكون له تفصيل في المبحث التالي .

**الثاني** : وهو أن نقف عند كلمات الإمام ابن قدامه فنوضح مشكلها ونبين مبهمها ونفك عويصها ، وهذا أولى في الحقيقة من طرح أقواله ، أو عدها من قبيل ما ذكرت آنفا ، وحمل كلام العلماء على أحسن المحامل مع استصحاب الأصول الثابتة المقررة لهو جميل ومقبول ، ولعل هذا ما سنزن به كلمات ابن قدامه فيما يأتي ، ولكي نجلى حقائق الأقوال ونقف عند أصلها فسنرتب الحديث عند ابن قدامه على مراتب :

**الأولى : إثبات الصفات والاتباعية الأثرية :**

إن المطالع لكلمات ابن قدامة في سياق عرضه لمذهب السلف وأهل الحديث والأثر ، ومن ثم الحنابلة يجد الآتي ، إن ابن قدامه يثبت الصفات مع التنزيه وعدم التشبيه ، ويقرر هذا في كتابه ( ذم التأويل) فيقول : " ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله ، أو على لسان رسوله من غير زياده عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها ، ولا تفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين بل أمروها كما جاءت وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها "[1].

(١) ابن قدامة : ذم التأويل ، ت/ بدر عبد الله بدر ، دار الفتح – الشارقة ، ط١ ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤ ، ص٩.

وقال ابن قدامه كذلك في ( لمعة الاعتقاد ) نحو ما قاله هاهنا : " وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الايمان به وتلقيه بالتسليم والقبول ، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل ، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً ، وترك التعرض لمعناه ، ونرد علمه إلى قائله ، ونجعل عهدته على ناقله اتباعا لطريقة الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين "(١).

إن تعليقنا على هذه الأقوال لا ينبغي أن ينفك عن سياقه وزمنه ، وعند الحديث عن ابن قدامه فيما مر من نقل عنه إنما هو يتعلق بحالة من ردة فعل اتجاه مذاهب منحرفة اتخذت آيات الصفات مجالاً للتأويل الفاسد والقول الباطل الذي ليس له رصيد من فهم أو بيان وتبيان وحق وبرهان ، فحينما ينفي ابن قدامه عن صفات الله تعالى إنما هو ينفي في الحقيقة تلك المعاني الباطلة التي استصحبت ذلك السجال العقدي الذي قام بين المثبتين والمنزهين ، وبين أولئك المحرفين المبطلين .

ولذلك نجد كلام ابن قدامة ممتلئ بالاحترازات ضد هؤلاء المحرفين ، فينفي كل تأويل يخرج بالآيات عن ظواهرها ، ولنا أن نقف هاهنا وقفه ، فالذي يريد أن يحمل كلام ابن قدامه على التفويض للمعنى هكذا بإطلاق هو الذي يرى أن الظواهر والأخذ بها من التشبيه أو مطية إليه زعموا إلا أن سياق كلام ابن قدامه يتوجه إلى نوع آخر من المعاني وهي المعاني الباطلة التي قد تحمل عليها ظواهر النصوص مع إثباته هو هذه الظواهر ، فالتحرز إنما هو يتوجه إلى تلك المعاني المحملة بالتشبيه ، وتصوير الذات الإلهية بالحوادث ، وهو الذي لم يرد عن السلف وأهل الحديث ، وهذا الذي ذكرناه عن احمد بن حنبل هو المتقرر عند النزاع وكلام أحمد بن حنبل لا يفهم منه تفويض المعنى إنما يفهم منه عدم تكييف الصفات أو تشبيهها

(١) ابن قدامة : لمعة الاعتقاد ، المكتب الإسلامي – زهير الشاويش ، بيروت ١٣٨٠هـ دمشق ، ط٤ ، ١٣٩٥هـ - بيروت ص ص٤-٥ .

بصفات المخلوقين ، والذي يجعلنا نقترب من هذا التحقيق السابق لموقف ابن قدامه هو ما استشهد به ابن قدامة بعد نقله الأول في ( ذم التأويل) عن الشافعي قوله : " وقال بعضهم ويروي ذلك عن الشافعي رحمة الله عليه : آمنت بما جاء عن الله على مراد الله ، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ، وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه ، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه ، وأخذ ذلك الآخر عن الأول "(١).

والنقل عن الشافعي يؤكد ما ذكرناه آنفا فما مراد الله ومراد رسوله إلا تعرض للمعنى فلا يفهم أبداً أن يكون كلام الله وكلام رسوله هاهنا أعجميا غير مفهوم أو يدرك المعاني ، ثم يأتي تعقيب ابن قدامه على كلام الشافعي ليؤكد قضيته ، وهي الكف عن الكنه والحقيقة ، فكنه الصفات وحقيقتها مما لا علم لنا به مع علمنا أن لهذه الصفات معنى معلوما مع تحرزنا من تشبيه الله بخلقه ومساوقته لمخلوقاته ، وهذا أمر ثابت مقرر فلا ينبغي أن نأخذ ببعض القول على حساب البعض الآخر .

وقد تعرض ابن قدامة في ( ذم التأويل ) لقول مالك بن أنس المشهور لما سئل فقيل له يا ابا عبد الله ( الرحمن على العرش استوى) ( طه /٥) كيف استوى ؟ فأطرق مالك وعلاه الرحضاء – يعني العرق – وانتظر القوم ما يجي منه فيه فرفع رأسه إليه ، وقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأحسبك رجل سوء وأمر به فأخرج " ، وقول مالك ابن أنس يؤكد ما مر فالسائل يسأل عن الكيف ، ولا طاقة لنا في معرفته ، وليس عندنا علم به فأتى الجواب بتثبيت المعنى ، ونفي الكيف لعدم معقوليته ، فالاستواء غير مجهول أي معلوم ، والكيف لا يدرك لعدم علمنا بحقيقة الذات وكنهها ، فكيف لنا بتكييفها ، وهذا يؤكد على أن المعنى المردود هو المعنى الباطل .

(١) ابن قدامة ، ذم التأويل ، ص٩ .

وإذا كان نفي ابن قدامة للمعنى كما يظن من وجه كلامه بإطلاق فلا يصح بحال أن يكون نفي الوصف هو نفي بإطلاق، ولذلك نقل عن محمد بن الحسن قوله: " اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لأنه وصفة بصفة لا شيء"(١) .

فلا يعقل أبداً أن المقصود في صدر كلام محمد بن الحسن أن اثباتنا للصفة ولا توصف ، وكأننا نقول هي صفة ولا صفة ، وهذا غير مقبول ، وإنما يفهم أن المقصود بوصف الصفة هو ما أورده في آخر النقل ، وهو وصف الصفات بما وصف الجهم بن صفوان المعطل الذي عطل الصفة في النهاية ، وأثبت وجودا مطلقا ، وهذا النقل من ابن قدامه يقترب بنا إلى ما نرنوا إليه من تحقيق كلام الإمام رحمه الله ، ومن باب التأكيد على ما نحن بصدد التأكيد عليه من أن المنفي من المعنى هو المعنى الباطل لا ما يوجبه اللفظ العربي ، وما يحمله من معنى يعرفه العربي ينقل ابن قدامة نقلاً مطولا عن الحافظ أبي بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب ، وهو بمثابة بيان لمذهب ابن قدامه ومأخذه في نفيه المعنى ، فيقول عنه : " قال : أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح – مذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، ويحتذي في ذلك حذوه ، ومثاله فإذا كان معلوما أن اثبات رب العالمين – عز وجل – إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف ، فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هو

---

(١) ابن قدامة ، ذم التأويل ، ص١٢.

إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ، ولا نقول إن معنى اليد القدرة ، ولا أن معنى السمع والبصر العلم ، ولا نقول إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات العقل ، ونقول إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها"(١) .

وفي هذا النقل لابن قدامه تثبيت أشياء تفي بالحاجة والمطلوب الذي تقدمنا به ، وهو أن اثبات الصفات واجب والإثبات بغير علم المعنى هو في الحقيقة ضرب في عماية لا يقبله عاقل ، ولكن هو إثبات بمعنى مراد لله ولرسوله مع منع تحديد وتكييف تلك الصفات ، وهذا حق فعدم علمنا بحقيقة الذات ينسحب كذلك بعدم علمنا لحقيقة الصفات ، ولكي يتأكد ما ذكرناه من تحليل قول ابن قدامه هو أن المنفى ليس المعنى مطلقا ، وإنما هو نفي لمعاني مرفوضة كتأويل هذه الصفات لمعاني محتملة أخرى أو تشبيهها بالجوارح ، وكل ذلك ممنوع ، وما نفي تلك المعاني الباطلة في الحقيقة إلا تثبيت لمعاني حقة يدل عليها ظاهر النصوص ، وفي هذا السياق وهذا المعنى أتت النقول عن ابن قدامه لكي تؤكد على هذا الذي ذكرته ، ونقل ابن قدامه مقالة إسماعيل الصابوني في اعتقاد السلف التي مر ذكرها فيما سبق .

وقد أكثر النقل في ذلك بما يدل دلالة واضحة أن المعنى المنفي هو المعنى الباطل الذي يورده المشبهة والمعطلة ، وأن التفسير المنفي ، والوصف كذلك هو تفسير ووصف المؤولة والمشبهة ، ومن يراجع كتاب ذم التأويل في نصفه الأول ، والذي يقرر فيه ابن قدامه عقيدة السلف يعلم علم يقين عندما يجمع كلمات الامام مع نقولاته عن الأئمة أهل الحديث يتبين له بجلاء أن ابن قدامه لا يفوض المعنى وانما يفوض الكيف ، وقد أتت الدلائل من كلامه ونقوله على ذلك ، وأن مقالة أمروها كما جاءت إنما المقصود معرفة معناها ، وتفويض كيفيتها .

---

(١) ابن قدامة : ذم التأويل ، ص١٣.

وإذا أردنا أن نقف على مثال يصور تلك القضية عند ابن قدامة هو ما ذكره في معرض تفسير قول الله تعالى في تكليم موسى ، وأن كلام الله كان بصوت سمعه موسى عليه السلام ، ويقوم ابن قدامة بتطبيق القاعدة التي قررناها له وهو يرد على المبتدعة في نفيهم معنى معينا من معاني الصفات ، وفي ذلك يتبين لنا معنى نفي ابن قدامة للمعنى في الصفات ، وهو أنه نفي المعنى الباطل عند المبتدعة يقول ابن قدامة : " فإن قالوا : فالصوت لا يكون إلا من هواء بين جرمين ، فقلنا : هذا من الهذيان الذي أجبنا عن مثله في الحرف ، وقلنا إن هذا قياس منهم لربنا تبارك وتعالى على خلقه وتشبيه له بعباده وحكم عليه بأنه لا يكون صفته إلا كصفات مخلوقاته ، وهذا ضلال بعيد ، ثم أنه يلزمهم مثل هذا في بقية الصفات على ما أسلفناه على أن معتمدنا في صفات الله عز وجل إنما هو الاتباع نصف الله تعالى بما وصف نفسه ووصف به رسوله ، ولا نتعدى ذلك ، ولا نتجاوزه ، ولا نتناوله ، ولا نفسره ، ونعلم أنما قال الله ورسوله حق وصدق لا نشك فيه ولا نرتاب ، ونعلم أن لما قال الله ورسوله معنى هو به عالم فنؤمن بالمعنى الذي أراده ونكل علمه إليه ، ونقول كما قال سلفنا الصالح وأئمتنا المقتدى بهم : آمنا بالله وما جاء عن الله على مراد الله وآمنا برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ، نقول ما قال الله ورسوله ونسكت عن ما وراء ذلك نتبع ولا نبتدع"(١) .

فكلام ابن قدامة هاهنا هو بيان معاني هذه الصفة فهل يصح أن نقول أنه بعد ذلك يقول بتفويض المعنى والكيف معاً ، وابن قدامة هو الذي حشد الأدلة في كتابه صفة العلو للواحد القهار لكي يبين معنى العلو في السماء ، وهو وصف له سبحانه وتعالى ، فيقول في صدر تلك الأدلة : " فإن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في السماء ، ووصفه بذلك رسوله محمد خاتم الأنبياء ، وأجمع القول على ذلك جميع

(١) ابن قدامة ، مناظرة في القرآن العظيم ، ت/ محمد حمد الحمود ، مكتبة ابن تيمية – الكويت ، ط١ ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م ، ص ص ٧٥- ٧٦.

العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء ، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين ، وجمع الله تعالى عليه قلوب المسلمين وجعله معزوزا في طباع الخلق أجمعين فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم ، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم وينتظرون مجيء الفرج من ربهم وينطقون بذلك ألسنتهم لا ينكر ذلك إلا مبتدع غال في بدعته ، أو مفتون بتقليد وأتباعه على ضلالته "(١).

**كلام ابن قدامة عن التأويل :**

ذكرنا فيما مر في التمهيد تعريف ابن قدامة للتأويل الذي يوافق فيه المتكلمين إلا أن ابن قدامة في ( ذم التأويل ) ينفي تأويل الصفات ببعض الاثباتات :

أولها : أن النبي عليه السلام لم يتأول أخبار الصفات ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بإجماع.

ثانيها: أن الصحابة أجمعوا على ترك التأويل، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع.

ثالثها : أن اللفظة كما في اصطلاح المتأولين إذا احتملت معاني فحملها على أحدها من غير تعيين احتمل أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها ، فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، ويسلب عنه صفة وصف الله بها قدسه ورضيها لنفسه فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين ، وتكلم على الله بغير علم وخالف طريق الرسول والسلف الصالحين(٢).

**تأويل الصفات عند ابن قدامة :**

يرد ابن قدامة بعد نفيه الحاجة للتأويل ، وأنه ليس واجبا أن للمعترض أن يعترض بتأويل السلف لبعض الآيات كقوله تعالى " وهو معكم أينما كنتم " ( الحديد

---

(١) ابن قدامة ، صفة العلو لله الواحد القهار ، ت/ قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث – بطنطا ، ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص١٢.

(٢) انظر ابن قدامة : ذم التأويل ، ص ص ٣٧ – ٤٠.

/٢٤) وأنها العلم ونحوها من الآيات والأخبار فيجيب ابن قدامة عن هذا بقوله : " قلنا : نحن لم نتأول شيئا ، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره ، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها ، وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازاً ، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة ، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل ، وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج إنما ظاهرها العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية ... فعلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حملت عليه فلم يكن تأويلا ، ثم لو كان تأويلاً فما نحن تأولنا ، وإنما السلف رحمة الله عليهم الذي ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأولوه ..."(١).

وبذلك يتبين مذهب ابن قدامه في التأويل والتفويض ، وبجمع كلامه يتبين مأخذه ، ومراده من كلامه فنفي المعنى الذي ذكره ليس نفيا مطلقا ، ولذلك قال في موضع آخر عن الإمام أحمد بن حنبل : " فنقول كما قال ، ونصفه كما وصف نفسه لا نتعدى ذلك ، ولا نزيد عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت نؤمن بهذه الأحاديث ونقرها ونمرها كما جاءت بلا كيف ولا معنى إلا على ما وصف به نفسه تبارك وتعالى ، وهو كما وصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير صفاته منه وله لا نتعدى القرآن والحديث والخبر ، ولا نعلم ذاك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتثبيت القرآن "(٢) ، وإمرار الصفات كما جاءت وعدم التعرض للكيف هو عدل القول وهو الذي عليه مذهب السلف وأهل الحديث وابن قدامه قد سار على هذا

---

(١) المصدر السابق ص٤٣.

(٢) ابن قدامة : تحريم النظر في كتب الكلام ، ت/ عبد الرحمن دمشقية ، دار عالم الكتب – الرياض ، ط١ ١٤١٠هـ/١٩٩٠ ، ص٣٩.

النهج ، وبهذا نكون قد ألمحنا إلى بعض المعاني المتعلقة بتفويض ابن قدامة للصفات .

ولم يكن ابن قدامة وحده هو الذي نسب إليه القول بالتفويض للمعنى والكيف بل قد قيل هذا عن الذهبي كما مر في المبحث السابق مع أن كلماته تخالف هذا ففي العلو للعلي العظيم يقرر مذهبه في تفويض الكيف لا للمعنى فيقول : " جمع الله قلوبنا على التقوى وجنبنا المراء والهوى فإننا على أصل صحيح وعقد متين من الله تقدس اسمه لا مثل له ، وإن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة إذ الصفات تابعة للموصوف فنعقل وجود الباري ونميز ذاته المقدسة عن الأشباه من غير أن نتعقل الماهية ، فكذلك القول في صفاته نؤمن بها ونعقل وجودها ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نشبهها أو نكيفها أو نمثلها بصفات خلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً "(١).

إذا هناك فارق بين العلم بمعناه وتفسير لفظها ، وبين معرفة حقيقتها وكنهها ، ولذلك يقول الذهبي أنا لا نتعقل تلك الماهية للصفة لأن القول في الصفة كالقول في الذات فعدم علمنا بحقيقة الذات وماهيتها كذلك الصفة ، وإنما هي إمرار للصفات كما جاءت ، ولكن لا نتعرض لها بتأويل أو تحريف ، وما قيل في حق ابن قدامه يقال في حق الذهبي كذلك فالكلام متحد .

**الإمام ابن كثير الدمشقي والتفويض :**

وكما نسب لابن قدامه والذهبي التفويض فقد نسب كذلك إلى الإمام ابن كثير ومعتمد من ينسب إليه ذلك هو قوله في تفسيره سورة ( الأعراف /٥٤) في تفسير قول الله تعالى : " ثم استوى على العرش " فقال ابن كثير : " فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها ، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب

---

(١) الذهبي : العلو للعلي العظيم ، ت / عبد الله صالح البراك ، دار الوطن للنشر ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ج ١ ص ٢٤٧ .

السلف الصالح : مالك والأوزعي والثوري والليث ابن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثا ، وهو امرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفى عن الله ، فإن الله لا يشبه شيء من خلقه " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير "( الشورى /١١) بل الأمر كما قال الأئمة – منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري : " من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر " ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه ، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى ، ونفى عن الله تعالى النقائض فقد سلك سبيل الهدى "(١) ، وهذا النص من ابن كثير هو جامع للمسألة برمتها مع تقعيد يوافق ما هو عليه من مذهب أهل الحديث ، وإن الذي ينسب ابن كثير إلى التفويض بمقتضى هذا القول أو النقل فلابد من مراجعة فالنص من أوله إلى آخره يحكي مذهب السلف في الإثبات الذي يقتضى الإبقاء على ظواهر النصوص مع حفظ معانيها ومعرفتها لا تفويضها كما يدعى من ينسب هذا القول لابن كثير ، وذلك لأمور :

**أولا** : إثبات مذهب السلف في إثبات الصفات .

**ثانياً** : إمرارها كما جاءت يزيد تفسيرها ما بعدها بأن تمر هذه الأخبار أخبار الصفات بلا تكييف ولا تشبيه ، وذلك يتبع عدم علمنا بحقائق وكنه الصفات .

**ثالثاً** : هو ذلك الاحتراز الذي كان يتحرز منه ابن قدامه والذهبي من قبل ، وهو حفظ الظواهر من تشبيه المشبهين ، وليس معنى ذلك أن هذه الظواهر القرآنية لآيات الصفات مجرد حروف متراصة لا معنى لها ، وهذا في الحقيقة قدح في

(١) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ت/ سامي محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ط١ ١٤١٨هـ /١٩٩٧م ، ط٢ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ج٣ ، ص ص ٤٢٦-٤٢٧.

الآيات والقرآن ، وسيأتي مزيد بيان لذلك فالذي ينفي ظاهراً متبادراً في أذهان المشبهين هو في الحقيقة يثبت معنى مغايراً لهذا المعنى يحمل تنزيه الله تعالى عن المشابهة وإلا فما قيمة نفي هذا الظاهر المشبه ، ومن نفى ظاهراً مشبها لابد وأن يكون عنده علم بمعنى هذا الظاهر مع تنزيهه هذا الظاهر فالتنزيه لن يتأتى بالنفي المحض لكل المعاني ، أو أن تفوض المعاني لله تعالى ، وفي هذا إخلال بدور هذه الآيات التي أمرنا بتدبرها ومعرفة معانيها ، والقرآن ينادي من جوانبه كلها بهذا الأمر .

**رابعا** : ثم عقب بعد ذلك ابن كثير بقول الله تعالى : " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " وهذه الآية فيها رد على المشبهة وإثبات المثبتة للمعنى فالله ليس كمثله شيء من المخلوقات والكائنات وهو سميع بصير نعلم معناها ونثبتها وذلك من تمام الوصف .

**خامساً** : ثم يذكر ابن كثير قولاً يرد به على المشبهة ، وكذلك من يرمونه بالتفويض للمعنى فإن ظواهر نصوص الصفات سواء في كلام الله أو رسوله لا تحمل تشبيها ، وما ذلك إلا من حملها على معنى لا يودي بها إلى التشبيه وإثبات هذه الصفات مع تنزيه الله عن النقائص هو كذلك إثبات لمعاني تنزيهية في الحقيقة، وليس تفويضا للمعنى كما ينسب إلى ابن كثير .

وهذا القدر أظنه كافيا في بيان مذهب ابن كثير والذي لا يفهم منه إلا تفويض الكيف مع إثبات الصفات ومعانيها[١] ، ومما ينبغي التنبه له في عرض هذه القضية أن نسبة هذه المسألة أي تفويض الصفات تفويض معناها وكيفيتها سيكون أمراً شاقا بل قد يكون متعذراً عسراً ، وخاصة عند المتقدمين منهم ، وخاصة حينما يتعلق ذلك الأمر بأقوال الإمام أحمد بن حنبل وهو الأثري البعيد عن لجج المعاني

---

(١) انظر عبد الآخر الغنيمي ، عقيدة الحافظ ابن كثير بين التفويض والتأويل ، دار الأخلاء – الدمام ، ط١ ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٧٠.

والألفاظ الكلامية فضلاً عن كون تلك الاصطلاحات ظهرت متأخرة ، فإن سلمنا وقوعها في المتأخرين يصعب علينا إيقاعها على المتقدمين وذلك لسببين :

**الأول** : سلامة ألفاظهم وبيانها مع عدم البيان و الإيضاح الحاصلان في ألفاظ المتأخرين .

**الثاني** : هو بعد المتقدمين ونفورهم من الألفاظ المحدثة التي تتضمن تركيبات وتشكلات لمعاني غريبة لم ترد في نصوص الوحيين ، فضلاً عن أن يتكلم بها علماء السنة ممن هم مساوقون لأحمد بن حنبل أو متقدمون عنه ، ومن هنا يمكننا استخلاص نتيجة لتلك المقدمات أن الادعاء بأن التفويض موجود في كلام أحمد هو قول يعوزه الدقة وينقصه النظر في سياق أقوال المتقدمين مع العناية بمعرفة مناهجهم وكذلك منطلقات أقوالهم وإلا فدوننا خرط القتاد .

إلا إنه يمكننا القول بأن الحنابلة يتشكلون على طوائف قربا وبعداً من القول بالتفويض :

**الطائفة الأولى** : وهم الأقدمون ، وكما مر يصعب إسقاط القول بالتفويض عليهم، وذلك لأن اللفظ محدث وأقوالهم صريحة في الإثبات ، وفي نطاق بحثنا عن الحنابلة ، فالإمام أحمد ، وأهل الأثر متفقون على القول بالإثبات مع عدم التعرض بتأويل فاسد أو تشبيه يفسد ظواهر النصوص ويصرفها عن المراد .

**الطائفة الثانية** : وهم من رموا بالتفويض ، ولكن سياقات كتاباتهم لا تسعف من يرميهم بالتفويض وذلك لأن الأصل عندهم الإثبات ، ورد نصوصهم المؤولة إلى المحكمة يتبين منه منافاة أقوالهم للتفويض أو تفويض المعاني والكيفية وغاية ما في الأمر أن هذه الألفاظ لها محملان :

– المحمل الأول : هو ذلكم الأثر الكلامي الضارب بجذوره في كتابات اللاحقين كما يصوره البعض .

– المحمل الثاني : أن يكون نفي المعنى كما بيناه إنما يتوجه إلى المعاني الفاسدة ، والتأويلات المحرفة ، ومن هؤلاء ابن قدامة وابن كثير والذهبي والقاضي أبي يعلي .

الطائفة الثالثة : وهم الأقرب إلى التفويض ممن سبق وهم من سنستأنف الحديث عنهم في هذا المبحث .

الطائفة الرابعة : هم من ترددوا في القول بالتفويض وعدمه ، وهم كذلك ممن تأثر بأقوال المتكلمين .

– أما عن الطائفة الأولى فقد مر ذكرها في بيان إثبات قول أحمد بن حنبل وأهل الحديث والأثر للصفات وقد تم ما نريد ، أما عن الطائفة الثانية فقد ناقشنا أقوالهم وحللنا نصوصهم وبينا جاهدين مسالك أقوالهم وبعدها عن معاني التفويض المتأخر ، أما عن الطائفة الثالثة : هم الأقرب إلى القول بالتفويض وذلك لأمرين :

**الأول** : حديثهم المخالف لحديث السابقين الممتلأ بالاحترازات من أقوال أهل التشبيه فينفون المعنى رداً لتلك المعاني الباطلة أما المتأخرين فيقعدون لمعاني التفويض المحدثة .

**الثاني** : ورود عبارات التفويض في صريح كلامهم عن معاني الصفات كما سيأتي بيان ذلك .

**مرعى الحنبلي وطريقته في التفويض :**

ولكي نركز البحث على أقوال مرعى الحنبلي سنناقش أقواله من خلال كتابه " أقاويل الثقات" وهو الكتاب الذي يتجلى فيه قول مرعى الحنبلي في التفويض أو

تفويض المعنى ، بدأ مرعى الحنبلي كتابه بالحديث عن السلف ومذهبهم في الصفات بقوله : " فمذهب السلف أسلم ودع ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم فإنه من زخرف الاقاويل وتحسين الأباطيل فإن أولئك قد شاهدوا الرسول والتنزيل وهم أدرى بما نزل به الأمين جبريل ، ومع ذلك فلم يكونوا يخوضون في حقيقة الذات ، ولا في معاني الأسماء والصفات ، ويؤمنون بمتشابه القرآن ، وينكرون على من يبحث عن ذلك من فلانة وفلان "(١) .

وابتداء كلام مرعي الحنبلي حول سلامة مذهب السلفي هو تأسيس لما يأتي بعد من التفويض وترك التأويل ووجه السلامة هو عدم التعرض للمعاني غير المعلومة أو المستحيلة ، ومن ثم تفويضها هو السلامة ، وفي هذا السياق من السلامة كان مرعى الحنبلي يرى أن الصفات من المتشابه الذي لا يتصور فلا يتعرض له ، ولذلك نقل كلاما للراغب في مفرداته قوله : " وإذا عرفت هذا أن الوقوف على قوله: " وما يعلم تأويله إلا الله .. ووصله بقوله : " والراسخون في العلم " جائزان، وأن لكل واحد منهما وجها حسبما دل عليه التفصيل المتقدم ، وقال أيضا : والمتشابه من جهة المعنى : أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة فإن تلك الصفات لا تتصور لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو ليس من جنسه انتهى ، وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق واختلفوا : هل يجوز الخوض في المتشابه ؟ على قولين : مذهب السلف – وإليه ذهب الحنابلة ، وكثير من المحققين – عدم الخوض خصوصا في مسائل الأسماء والصفات فإنه ظن والظن يخطئ ويصيب ، فيكون من باب القول على الله بلا علم وهو محظور"(٢) ، وإذا تقرر هذا عند مرعى الحنبلي وهو أن آيات الصفات من المشبهات فينبغي أن يقف موقفا

(١) مرعي الحنبلي : أقاويل الصفات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات ، ت/ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، ص٤٦.
(٢) المصدر السابق : ص ٥٥ .

وسطا بين المؤولة والمعطلة ، وهى منزلة التفويض ، وهو في الحقيقة تلفيق واضح بين طرفي المتكلمين فمع الهروب من النفي إلى الاثبات فهو يهرب من التأويل إلى التفويض ، وفي ذلك يقول : " إذا تقرر هذا فاعلم : أن من المتشابهات ، آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد فلا تؤول ولا تفسر وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها ، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها "(١).

وهو هاهنا جاء يقرر شيئا لا نستطيع كذلك أن نسلم له فيه لما مر من أقوال أحمد بن حنبل ، والتي فيها الإمرار كما جاءت ، والذي يعني قبول ظواهرها ، ومن ثم معانيها ، أو إثبات معان لها ، ولذلك فنسبة القول بتفويض الصفات إلى السلف وأهل الحديث هي نسبة غير مكتملة ، أو قد يتخللها بعض الاضطراب .

وتصنيفنا لمرعي الحنبلي ، ووضعه في طبقة الأقرب إلى التفويض بل والأصرح فيه هو يبين صحة ما ذهبنا اليه من التأويل لابن قدامه نفيه للمعنى وعدم التعرض له ، وذلك لأن مرعى الحنبلي حينما يناقش التفويض يذكره بلفظه ومعناه المتأخر فيصرح به ويشرحه ، فالتفويض عنده هو تفويض المعنى المراد منها إلى الله تعالى ، فليس هو مقام احتراز من شبه من شبه أو تأول بل هو يلتزم هذا القول ويقرره .

أما عن ابن قدامه المقدسي فكان نفيه للمعنى في سياق الردود السلفية الأثرية على التأويلات الجهمية أو التشبيهية فصح الفصل بين موقف ابن قدامه وموقف مرعى الحنبلي من التفويض ، وحمل قول ابن قدامه على قول مرعى الحنبلي لا يكون إلا بتكلف ومشقة واضحة ، ولن نستطيع عند التحقيق التسليم بذلك إلا بمخالفة للنصوص وعدم مراعاة السياقات ، ولكن موقف مرعى الحنبلي أوضح في القول

---

(١) المصدر السابق : ص ٦٠ .

بتفويض المعني في الصفات لذلك جاءت أقواله متعاقبة متوافقة لا يمكننا أن نتأول لها من خلالها أو أن نحمل كلامه على غير ما حمله عليه فهو يقول : " وذكرت في كتابي : " البرهان في تفسير القرآن " عند قوله تعالى : " هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام " (البقرة /٢١٠) ، وبعد أن ذكرت مذاهب المتأولين : أن مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا والسكوت عنه ، وتفويض علمه إلى الله تعالى ، قال ابن عباس : " هذا من المكتوم الذي لا يفسر " فالأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها ، ويكل علمها إلى الله تعالى ، وعلى ذلك مضت أئمة السلف "(١).

وإن كنا عقدنا مقارنة قريبة بين ابن قدامة في قوله بنفي المعنى ، وبين مرعي في تفويضه ، فإن ابن قدامه حينما نقل لكلام أئمة السلف كان هناك مجال للجمع بينهما إلا إن مرعي الحنبلي كلامه يتنافر مع ما نقله عن أئمة السلف ، فينقل قول أحمد أمروها كما جاءت ، وينقل عن سفيان بن عينية : كل ما وصف الله به في نفسه فتفسيره قراءته والسكوت عنه.

وينقل عن أحمد بن حنبل أن شخصا روى حديث النزول فقال : ينزل بغير حركة ولا انتقال ولا تغير حال فأنكر أحمد ذلك ،وقال : قل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كان أغير على ربه منك ، وقد ذكرنا من قبل عند عرض أقوال أحمد في الإمرار أن الإمرار يقتضي الوقوف على المعاني وإلا كان بمثابة الظلمات والمبهمات والتلبيس ، وإلا فما الفائدة من تعدد تلك الصفات كلها أليس الله قد تعبدنا بهذه الألفاظ فهل يصح أن يتعبدنا الله بألفاظ غير مفهومة ومعاني ظاهرة غير مقصودة ، ولذلك قول سفيان بن عينية يكشف عن ذلك ، فتفسير آيات الصفات قراءتها لا يعني بحال مجرد القراءة المجردة الخالية من الفهم والتفهم للمعاني مع

(١) المصدر السابق ، ص٦١.

الابتلاء بحسن تأويلها وعدم تشبيهها ودفع النقائض عنها ورفع المعاني المجملة التي تحمل تشبيها أو تحريفا ، وهذه هي الصيانة والرعاية التي يريدها أمثال سفيان بن عينية .

– أما عن قول أحمد بن حنبل ورده على الذي فسر حديث النزول بهذا التفسير المذكور آنفا إنما هذا يؤكد ويوطد المعنى ، وقول أحمد بن حنبل هذا يعني أن تفسير هذه الآيات بما يليق هو المطلوب وقد مر طرف من ذلك عنه فيما سبق .

ولكن نطرح هاهنا تساؤلا : لما تأولنا لشخص ولم نتأول للآخر ؟

والجواب هو أن الكلام يتعلق بما يفضي إليه وما تتحمله السياقات ، والأولى بالنسبة لما يدعو إليه من الانتساب للسلف وأهل الحديث هو لمن كان كلامه أوقع على كلامهم ، وإلا فإن الانتساب إلى أهل الحديث مقدور لكل منتسب ، ولكن لا يكون إلا لمن تحقق بأقوالهم ومناهجهم .

وقد نقل مرعى الحنبلي كلاما لأبي حنيفة في الفقه الأكبر يؤكد حقيقة القول في الصفات عند السلف حيث إنهم يثبتون الصفات بلا كيف ، وهم مع ذلك لا يتأولون يده بقدرته أو نعمته لأن فيه إبطال الصفات ، وهذا هو قول أهل الإثبات إلا إن مرعى الحنبلي غفل عن كون نفي الكيف وعدم تأويل الصفة الذي يفضي إلى إبطالها هو في الحقيقة قول بالمعنى فتكييفها مرفوض لعدم بلوغ عقولنا كنهه وحقيقته إلا إن لها معنى ظاهراً لا يصح تأويله فيؤول الأمر في النهاية إلى إبطال الصفة وهو كذلك ممنوع فلم يبق أمامنا إلا معرفة المعنى اللائق بالله تعالى ثم صرف كل المعاني الباطلة والتأويلات المحرفة .

ولذلك نقل مرعى الحنبلي عن ابن الهمام قوله إن الإصبع واليد صفة لله تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به هو سبحانه أعلم .

ثم يذكر مرعي الحنبلي مذهب أئمة الحنابلة ورميهم بالتجسيم مع عدم المحوج له إلا إن مرعى الحنبلي غفل عن حقيقة مذهب الحنابلة في التفويض والإثبات إذ إنهم مع إثباتهم وعدم تأولهم إلا إن رميهم بالتجسيم والتشبيه مع دفعهم شبه التشبيه والتجسيم ، فيرموا بما يدفعوا به ، وما هذا إلا لإثبات معاني الصفات اللائقة بالله تعالى ، ولذلك يذكر مرعي تلك المقالة : " ومن العجب أن أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف ويصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه فينسبهم للتجسيم ، ومذهبهم أن المجسم كافر بخلاف مذهب الشافعية فإن المجسم عندهم لا يكفر ، فقوم يكفرون المجسمة ، فكيف يقولون بالتجسيم ؟! وإنما نسبوا لذلك مع أن مذهبهم هو مذهب السلف والمحققين من الخلف لما أنهم بالغوا في الرد على المتأولين للاستواء واليد والوجه ونحو ذلك كما يأتي وإن أثبتوا ذلك متابعة للسلف – لكنهم يقولون – كما هو في كتب عقائدهم : إنه تعالى ذات لا تشبه الذوات مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ما يستحقه ، قالوا : فإذا ورد القرآن وصحيح السنة في حقه بوصف تلقي في التسمية بالقبول ووجب إثباته له على ما يستحقه ولا يعدل به عن حقيقة الوصف إذ ذاته تعالى قابلة للصفات اللائقة بها ، قالوا : فنصف الله تعالى بما وصف به نفسه ولا نزيد عليه فإن ظاهر الأمر في صفاته سبحانه أن تكون ملحقة بذاته ، فإذا امتنعت ذاته المقدسة من تحصيل معنى يشهد الشاهد فيه معنى يؤدي إلى كيفية فكذلك القول فيما أضافه إلى نفسه من صفاته هذا كلام أئمة الحنابلة ولا خصوصية لهم في ذلك بل هذا مذهب جميع السلف والمحققين من الخلف "(١) .

(١) المصدر السابق ص ص ٦٤ – ٦٥ .

والنقولات التي سبقت عن الإمام مرعي الحنبلي وغيره من متأخري الحنابلة ، والتي قد يكون فيها نوع اضطراب في الألفاظ أو المصطلحات هو في الحقيقة يعكس حالة من التأثر الواضح بطرائق المتكلمين هذا التأثر كان على درجات فليس كل المتأخرين على درجة واحدة بل متفاوتون قربا وبعدا .

فنحن إذا ذهبنا نعدد المتأخرين ونحصي تلك الآثار الكلامية في نصوصهم وما قرروه لشق علينا الجمع كل المشقة وذلك لكبير التأثير ، وأما تحقيق النسبة العامة لهؤلاء الأئمة إلى الحنبلية فلا يتجاسر على نفيها عنهم أحد بل هم أئمة المذهب ورجاله ونقاده إلا إننا أردنا من خلال البحث وهذه الدراسة تجلية قضية من القضايا التي قد يحصل فيها نوع من التهوك والتحير وأرجو من الله أن أكون قد وفقت إلى توضيح ما أردت والله الموفق والمستعان .

## خاتمة وأهم النتائج

**في ختام البحث أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث وهي :**

**أولا** : كشف البحث عن طريقة أحمد بن حنبل في الإثبات للصفات وأنه كان حريصا على تثبيت قضية الصفات وإثباتها لله تعالى بلا تشبيه ولا تعطيل .

**ثانيا** : أظهر البحث أن طريقة الحنابلة وأهل الأثر المتقدمين متوافقة غير مختلفة فلا نزاع بينهم في قضية الصفات الإلهية بل انعقد الاجماع عليها .

**ثالثا** : أبان البحث أن التأويل والتفويض للصفات الإلهية ظهر عند المتأخرين .

**رابعا** : كشف البحث عن ذلك الأثر الكلامي عند المتأخرين بوضوح .

## قائمة بأهم المصادر والمراجع


١ – أحمد بن حنيل : الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله ، ت/ صبري سلامة شاهين ، دار الثبات للنشر والتوزيع ، ط١ ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م .

٢ – أحمد بن حنبل : كتاب السنة ، ت/ عبد الله بن حسن آل الشيخ ، الطبعة السلفية – ومكتباتها – مكة المكرمة – الحجاز / ١٣٤٩هـ .

٣ – الأزهري : تهذيب اللغة ، ت/ ابراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي – ١٩٦٧م .

٤ – أبو بكر الاسماعيلي : كتاب اعتقاد أهل السنة ، ت/ جمال عزون ، دار ابن حزم – الرياض ، ط١ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٥ – البيجوري : حاشية على جوهرة التوحيد ( تحفة المريد على جوهرة التوحيد) ، ت / علي جمعه ، دار السلام – القاهرة – ط١ ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م .

٦ – التهانوي : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ت/ على دحروج وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان ، ط١ ١٩٩٦م .

٧ – ابن تيمية : الإكليل في المتشابه والتأويل ، ت/ محمد الشيمي شحاتة ، الإيمان (د/ت) .

٨ – الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه ، ت/ عمر الاشقر وآخرون ، دار الصفوة – القاهرة ، ط٢ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

٩ – ابن الجوزي : مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، ت/ عبد الله التركي ، ايداع ٨٥٢٩ / ٨٨ .

١٠ – خالد السبت : قواعد التفسير جمعاً ودراسة ، دار بن عفان – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

١١ – الزمخشري : أساس البلاغة ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ،١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ، بيروت – لبنان .

١٢ – سعيد زايد : مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا ، الرسالة الثامنة والعشرون ، حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .

١٣ – سيد عبد العزيز السيلي : العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية ، دار المنار – القاهرة ، ط١ ١٩٩٣م ، ١٤١٣هـ .

١٤ – الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ، ت/ عبد المنعم ابراهيم ، مكتبة نزار مصطفي الباز الرياض ط٢ ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

١٥ – الصابوني : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ت/ أبو اليمين المنصوري ، دار المنهاج – القاهرة ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ايداع /٣١٨٤/٢٠٠٣م .

١٦ – الأصبهاني : الحجة في بيان المحجة وشرح عقيده أهل السنة ، ت/ محمد ربيع المدخلي ، دار الراية – السعودية .

١٧ – الطبري : جامع البيان من تأويل أي القرآن ، ت/ عبد الله التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة ، ط١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

١٨ – عبد الآخر الغنيمي ، عقيدة الحافظ ابن كثير بين التفويض والتأويل ، دار الأخلاء – الدمام ، ط١ ١٤١٥هـ /١٩٩٤م .

١٩ – عبد الواحد التميمي : اعتقاد الإمام المنبل أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، ت/ النقاش أشرف صلاح على ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م .

٢٠ – عيسى مانع الحميدي : تصحيح المفاهيم العقائدية في الصفات الإلهية ، دار السلام – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٢١ – الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ت/ حمزة زهير حافظ ، الجامعة الاسلامية – كلية الشريعة – المدينة المنورة (د/ت) .

٢٢ – ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ت/ عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

٢٣ – ابن قتيبة : الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .

٢٤ – ابن قدامة : روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، ت/ عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد – الرياض – ط١ – ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٢٥ – " " : مناظرة في القرآن العظيم ، ت/ محمد بن حمد المحمود ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ،ط١ ، ١٤١٠/١٩٩٠م .

٢٦ – " " : ذم التأويل ، ت/ بدر عبد الله بدر ، دار الفتح – الشارقة ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٢٧ – " " : لمعة الاعتقاد ، المكتب الإسلامي – زهير الشاويش ، بيروت ١٣٨٠هـ دمشق ، ط٤ ، ١٣٩٥هـ .

٢٨ – "    " : ، مناظرة في القرآن العظيم ، ت/ محمد حمد الحمود ، مكتبة ابن تيمية – الكويت ط١ ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

٢٩ – "    " : ، صفة العلو لله الواحد القهار ، ت/ قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث – بطنطا ، ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٣٠ – "  " : تحريم النظر في كتب الكلام ، ت/ عبد الرحمن دمشقية ، دار عالم الكتب – الرياض ، ط١ ١٤١٠هـ /١٩٩٠م .

٣١ – ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ت/ سامي محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ط١ ١٤١٨هـ /١٩٩٧م ، ط٢ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٣٢ – الكفوي : الكليات ، ت/ عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ/ ١٩٩٨م .

٣٣ – اللقاني : اتحاف المريد بجوهرة التوحيد ومعه النظام الفريد بتحقيق جوهرة التحقيق لمحمد محمد الدين عبد الحميد ، ت/ محمد علي اولبي ، مكتبة دار الفلاح – حلب ، ط١ ١٤١١هـ /١٩٩٠م .

٣٤ – اللالكائي : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ت/ أحمد سعد الغامدي ، دار طيبة للنشر والتوزيع – السعودية ، ط٤ ،١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٣٥ – محمد السيد الجليند : قضية التأويل عند الإمام ابن تيمية ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، ٢٠١٥م / ١٤٣٧هـ ، ايداع ٢١٤٨٦/١٥ .

٣٦ – محمد عمارة : قراءة النص الديني ، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م ، ص٣٠ ، ايداع /١٩٢٠٩/٢٠٠٦م .

٣٧ – محمد بنيعيش : قضايا سلفية بين الغزالي وابن تيمية ، دار غراب – القاهرة ، ٢٠٠٨مايداع /١٩٥٨٢/٢٠٠٨م .

٣٨ – محمد ابراهيم محمد : مصطلحات في كتب العقائد دراسة وتحليل ، دار ابن خزيمة – الرياض ، ط١ ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

٣٩ – محمد أبو زهرة : ابن حنبل ( حياته وعصره – آراؤه الفقهية ، دار الفكر العربي ، د/ت .

٤٠ – محمد أبو يعلي الفراء : الاعتقاد ، ت/ محمد عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع – السعودية ، ط١ ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م .

٤١ – محمد عبد الرحمن الخميس : اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث ، دار الإيمان – اسكندرية ، ايداع ١٨٩٠٣ /٢٠٠٠م .

٤٢ – محمد عبد الرحمن الخميس : اعتقاد الأئمة الأربعة / دار العاصمة – السعودية ، ط١ ، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م .

٤٣ – محمد الخطيب وحمزة الشريفات : التفويض في القرآن والسنة دراسة عقدية ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد السادس ، العدد (١) ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .

٤٤ – مرعي الحنبلي : أقاويل الصفات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات ، ت/ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م .

٤٥ – مصطفى حمد وعليان : السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة ، دار النور المبين للنشر والتوزيع ، ط١ ٢٠١٤م .

٤٦ – ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف – القاهرة ، عبد الله علي الكبير وآخرون .

٤٧ – النووي : شرح صحيح مسلم ، المطبعة المصرية بالأزهر – القاهرة ، ط١ ١٣٤٧هـ /١٩٢٩ م .

٤٨ – أبو يعلي الفراء : إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، ت/ محمد الحمود النجدي ، دار إلاف الدولية للنشر والتوزيع – الكويت ، د/ت .

**References**

1- Ahmed Bin Hanbal: Ar-Rad ala Al-Juhamiyyah wa Az-Zanadiqah fimaa Shakkou fih min Motashaabeh Al-Quran wa Taoulouh ala Ghayr Taaweelh. Dar Ath-Thabaat Publication and Distribution. 1st edition 1424AH/2003AD.

Ahmed Bin Hanbal: kitaab As-Sunnah. As-Salfiyyah edition - Makkah al-Mukarramah – Al-Hejaz 1349AH.

2- Al-Azhri: Tahzib Al-Lughah. Dar Al-Kitaab Al-Arabi 1967AD.
3- Abu Bakr Al-Ismaili: Kitaab Itiqaad Ahl As-Sunnah. Dar Ibn Hazm – Riyadh 1st edition 1420AH / 1999AD.
4- Al-Bayjouri: Touhfah Al-Morid Ala Gawharat At-Twahid. Dar As-Slam – Cairo 1st edition 1422AH / 2002AD.
5- At-Tahaanoui: Mawsouah Kashaaf Istilahaat Al-Finoun wa Al-Uloum. Librairie Du Liban Publishers, Beirut Lebanon 1st edition 1996AD.
6- Ibn Taimiyyah: Al-Iklil fi AL-Mutashaabeh wa At-Taweel. Al-Iman (n.d).
7- Az-Zarkashi: Al-Bahr Al-Mouhit fi Usul Al-Fiqh. Dar As-Safwa – Cairo 2nd edition 1413AH / 1992AD.
8- Ibn Al-Gawzi: Manaaqib Al-Imam Ahmed Bin Hanbal. Registration 8529/88.
9- Khaled As-Sabt: Qwaed At-Tafsir Gamaan wa Deraasah. Dar Ibn Affan Cairo 1st edition 1424AH.

10- Az-Zamakhshari: Asaas Al-Balaghah. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut, Lebanon 1998DA / 1419AH.
11- Said Zayd: "Mushkalat At-Taweel Al-Aqli ind Mufakiri Al-Islam fi Al-Mashriq Al-Arabi wa KhaaSah ind Ibn Sina, 28th thesis, Annual issues of Faculty Kuwait University, Arts Faculty 1405AH / 1985AD.
12- Sayyed Abd Al-Aziz As-Sili: Al-Aqidah As-salafih Bin Al-Imam Ahmed Bin Hanbal wa Al-Imam Ibn Taimiyyah. Dar Al-Manar – Cairo 1st edition 1993DA / 1413AH.
13- Ash-Shatibi: Al-Mowafaqat fi Usul Ash-Shariah. Nizar Mostafa Al-Baz Bookshop Riyadh 2nd edition 1426AH / 2005AD.

14- As- Sabouni : Aqeedat As-Salaf wa AShab al-Hadith, Dar Al-Menhaj – Cairo, 1st edition 1423AH/2003AD,.

15-. Al-Asbahani : Al-Hujjah fi Bayan Al-Mahajah wa Sharh Aqeedat Ahl As-Sunnah, Dar Ar-Raya, Saudi Arabia .

16- At-Tabari :Jamea Al-Bayan min Taweel Aay Al-Quran, Hajar for printing and publishing, – Cairo, 1st edition, 1422AH/2001AD.

17- Abd al-Akhr Al-Ghunaimi, Aqeedat A-Hafiz Ibn Kathir Bayn At-Tafweed wa At-Taweel, Dar Al-Akhilaa – Dammam, 1st edition, 1415AH /1994AD.

18- Abd al-Wahid Al-Tamimi : Itiqad Al-Imam Al-Munbal Ahmad Ibn Hnabal, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1422AH / 2001AD.

19- Issa Manaa Al-Humaidi: TaSheeh Al-Mafaheem Al-Aqaediyyah fi As-Sifat Al-Ilahiyyah, Dar As-Salam, Cairo, 2 nd edition, 1420AH/1999AD. .

20- Al-Ghazali : Al-Mustasfa min Elm Al-Usul, Islamic University – Faculty of Sharia – Al-Madinah Al-Munawwarah (no date).

21- Ibn Fares : Mujam Maqayees Al-Lughah, Dar Al-Fikr , 1399AH/ 1979AD .

22- Ibn Qudamah : Rawdat An-Nazir wa Jannat Al-Manazir fi Usul Al-Fiqh, Ar-Rashid Library – Riyadh – 1st Edition – 1413AH/1993 AD.

23- Ibn Qudamah: Munazarah fi Al-Quran Al-Azim, , Ibn Taymiyah Library, Kuwait,1st Edition,1410AH/1990AD.

24- Ibn Qudamah: Zammu At-Taweel , Dar Al-FaTh, Sharjah, 1st edition, 1414AH /1994AD .

25- Ibn Qudamah: Lamaat Al-Itiqad, Islamic Office – Zuhair Al-Shawish, Beirut 1380AH Damascus, 4th Edition, 1395AH.

26- Ibn Qudamah : Sifat Al-Ulow li Allah Al-Wahed Al-Qahhar, Dar As-Sahaba , Tanta, 1st edition, 1413AH/1993AD.

27-Ibn Qudamah : Tahreem An-Nazar fi Kutub Al-Kalam, Dar Aalam Al-Kutub– Riyadh, 1st Edition, 1410AH /1990AD .

28- Ibn Kathir: Tafsir Al-Quran Al-Azim, Dar Taibah, 1st edition, 1999AD/1418AH.

29- Al-Kafawi : Al-Kuliyyat, Beirut, Lebanon, 2nd Edition, 1429AH/ 1998AD.

30- Al-Laqani : IThaf Al-Murid bi Jawharat At-Tawheed, Dar al-Falah – Aleppo, 1st edition, 1411AH /1990AD.

31- Mohammed Al-Sayed Al-Jalind : Qadiyat At-Taweel enda Imam Ibn Taymiyyah, Al-Azhariyyah li At-Turath Bookshop – Cairo, 2015AD/ 1437AH.

32- Muhammad Binyaish : Qadaya Salafiyyah Bayn Al-Ghazali and Ibn Taymiyyah, Dar Ghorab, Cairo, 2008.

33- Mohammad Abu Zahra : Hayatuh wa Asruh, Dar al-Fikr Al-Arabi, no date.

34- Al-Farraa: Al-Itiqad, Dar Atlas , Saudi Arabia, 1st Edition, 1423AH ( 2002AD ).

35- Muhammad Abd-Ar-Rahman Al-Khamis : Itiqad Ahl As-Sunnah Sharh Ashab Al-Hadith, Dar al-Iman – Alexandria.

36- Marai Al-Hanbali : Aqaweel As-Sifat fi Taweel Al-Asmaa wa As-Sifat wa Al-Ayat Al-Muhkamat wa Al-Mushbahat, Ar-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1406AH /1985AD.

37- Mustafa Hamad and Alyan : As-Sadah Al-Hanbalah wa Ikhtilafehm maa As-Salafiyyah Al-Muaserah, Dar An-Nour Al-Mubeen, 1st Edition, 2014 AD.

38- Ibn Manzur : Lisan al-Arab, Dar al-Maaref, Cairo, Abdullah Ali Al-Kabir and others.

39- An-Nawawi : Sharh Sahih Muslim, Al-Azhariyyah Press, Cairo, 1 1347AH /1929 AD.

40- Al-Farraa: Ibtal At-Taweelat li Akhbar As-Sifat, Ilaf International Publishing and Distribution , Kuwait, no date.